

Distr.
GENERAL

A/RES/S-19/2
19 September 1997

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة
البند ٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/S-19/29)]

د/١٩ - ٢ - برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

إن الجمعية العامة

تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ المرفق بهذا القرار.

الجلسة العامة ١١

٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧

المرفق

برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية
التاسعة عشرة
(٢٣ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

المحتويات

الفقرات

- أولا - بيان التزام ١ - ٦
- ثانيا - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالبيئة والتنمية ٧ - ٢١

المحتويات (تابع)

الفقرات

- ثالثا - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة ٢٢-١١٥
- ألف - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ٢٣-٣٢
- باء - القطاعات والقضايا ٣٣-٧٥
- جيم - وسائل التنفيذ ٧٦-١١٥
- رابعا - الترتيبات المؤسسية الدولية ١١٦-١٣٧
- ألف - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية ١١٧-١٢١
- باء - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ١٢٢-١٢٩
- جيم - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل . ١٣٠-١٣٢
- دال - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة ١٣٣-١٣٧
- تذييل - برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة، ١٩٩٨-٢٠٠٢

أولا - بيان التزام

١ - لقد اجتمعنا هنا، نحن رؤساء الدول أو الحكومات ورؤساء الوفود الآخرين، إلى جانب شركائنا من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، لكي نستعرض التقدم المحرز خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولكي نعيد حيوية التزامنا باتخاذ المزيد من التدابير بشأن الغايات والأهداف التي حددها مؤتمر قمة الأرض.

٢ - لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حدثا تاريخيا. ففي ذلك المؤتمر وضعنا الأساس اللازم لشراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة - شراكة تقوم على التسليم بعدم الفصل بين حماية البيئة وعملية التنمية. وترتكز على توافق عالمي في الآراء والتزام سياسي على أعلى مستوى. ويعالج جدول أعمال القرن ٢١^(١)، الذي اعتمد في ريو دي جانيرو، المشاكل البيئية والإنمائية الملحة في عالم اليوم ويرمي أيضا إلى تهيئة العالم لتحديات القرن المقبل لكي يتسنى تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للتنمية المستدامة.

٣ - ولقد انصب اهتمامنا في هذه الدورة الاستثنائية على التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بطريقة شاملة لا على إعادة التفاوض بشأن أحكامه أو توخي الانتقائية في تنفيذه. فنحن نؤكد من جديد أن جدول أعمال القرن ٢١ لا يزال هو برنامج العمل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة. كما نؤكد من جديد جميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢) والمبادئ المتعلقة بالغابات^(٣). ونحن على يقين من أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب تحقيق التكامل بين عناصرها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونتعهد مرة أخرى بالعمل معا - انطلاقا من روح الشراكة العالمية - من أجل تعزيز جهودنا المشتركة لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة بصورة منصفة.

٤ - ونحن نسلم بأنه قد أحرزت بعض النتائج الإيجابية. ولكننا نشعر ببالغ القلق لكون الاتجاهات العامة للتنمية المستدامة تعد اليوم أسوأ مما كانت عليه في عام ١٩٩٢. لذلك نشدد على أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بطريقة شاملة لا يزال أمرا له أهمية حيوية ويعد اليوم أكثر إلحاحا مما كان في أي وقت مضى.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.L8، والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث (بيان رسمي غير ملزم قانونا بمباديء من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة).

٥ - وعامل الوقت يتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة التي حددت في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد من جديد التزامنا بالشراكة العالمية التي وضعت أسسها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبالحوار المستمر والتدابير التي يلزم اتخاذها من أجل إقامة اقتصاد عالمي يتسم بالمزيد من الكفاءة والإنصاف، بوصف ذلك وسيلة لتهيئة مناخ دولي داعم لتحقيق الأهداف البيئية والإنمائية. لذلك فإننا نتعهد بمواصلة العمل معاً بإخلاص وانطلاقاً من روح الشراكة من أجل التعجيل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا ندعو الجميع في كل أنحاء العالم للانضمام إلينا في هذا المسعى المشترك.

٦ - ونتعهد بضمان أن يكون في الاستعراض الشامل المقبل لجدول أعمال القرن ٢١ المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٢ ما يدل على إحراز المزيد من التقدم القابل للقياس فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. ووسيلتنا لتحقيق بلوغ تلك الغاية هي هذا البرنامج المتعلق بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونحن نتعهد بتنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً تاماً.

ثانياً - تقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^{(٤)،(٥)}

٧ - اتسمت السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالعولمة المتسارعة للتفاعلات بين البلدان في مجالات التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال. وتمثل العولمة فرصاً وتحديات جديدة. ومن الأهمية بمكان أنه يجري على الصعيد الوطني والدولي تنفيذ وتعزيز سياسات بيئية واجتماعية لضمان أن تترك اتجاهات العولمة أثراً إيجابياً على التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية. ولم يكن الأثر الذي تركته اتجاهات العولمة الأخيرة على البلدان النامية أثراً متساوياً. فقد كان بمقدور عدد محدود من البلدان النامية أن تستفيد من تلك الاتجاهات، إذ اجتذبت تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة الخارجية، وشهدت نمواً كبيراً عماده التصدير وتسارعا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن العديد من البلدان الأخرى، وبخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، لم تحقق سوى نمو بطيء أو سلبي، ولا يزال يجري تهيميشها. ونتيجة لذلك، شهدت تلك البلدان بوجه عام ركوداً أو انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٥. وقد حالت مشاكل الفقر، وانخفاض مستويات التنمية الاجتماعية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والافتقار إلى رؤوس الأموال، دون استفادة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية من عملية العولمة. وفي حين تواصل هذه البلدان جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة واجتذاب استثمارات جديدة، فإنها

(٤) كما هو وارد في جدول أعمال القرن ٢١، فإن مصطلح "الحكومات" عند استخدامه في هذه الوثيقة، سيعتبر أنه يشمل كذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية (المعروفة الآن بالاتحاد الأوروبي) في نطاق مجالات اختصاصها.

(٥) ينبغي أن ينظر في جميع الإحالات الواردة في هذه الوثيقة إلى مناهج أو برامج عمل المؤتمرات الرئيسية بطريقة تتسق مع تقارير تلك المؤتمرات.

لا تزال بحاجة إلى المساعدة الدولية في جهودها من أجل التنمية المستدامة. وعلى الأخص، فإن أقل البلدان نموا لا تزال تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية، التي يتقلص حجمها، في بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق مشاركة أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي المتجه نحو العولمة. ففي الاقتصاد العالمي المترابط على نحو متزايد، يلزم للإدارة المسؤولة للسياسات النقدية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي أن تأخذ في حسابها ما يمكن أن تتركه من أثر على البلدان الأخرى. ومنذ انعقاد المؤتمر، حققت الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال تقدما كبيرا في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة. غير أن ضرورة إدماج هذه البلدان إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي تظل واحدة من المشاكل العصية التي تواجهها في طريقها إلى التنمية المستدامة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه البلدان فيما تبذله من جهود للتعجيل بالانتقال إلى اقتصاد سوقي وتحقيق التنمية المستدامة.

٨ - وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي - الذي تعززه العولمة - قد سمح لبعض البلدان بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر في تلك البلدان، ازداد التهميش بالنسبة لغيرهم. وشهدت بلدان كثيرة جدا تدهورا في أوضاعها الاقتصادية وخدماتها العامة، وازداد إجمالي عدد السكان الذين يكابدون الفقر في العالم. وازداد عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان، وداخلها أيضا، وازدادت البطالة سوءا في العديد من البلدان، واتسعت الفجوة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان بشكل سريع في السنوات الأخيرة. ومن الجوانب الأكثر إيجابية، شهدت معدلات نمو السكان انخفاضا على الصعيد العالمي، وكان ذلك إلى حد كبير نتيجة التوسع في التعليم الأساسي والرعاية الصحية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه إلى استقرار عدد سكان العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين. وأحرز تقدم أيضا في مجال الخدمات الاجتماعية، مع زيادة فرص التعليم، وانخفاض وفيات الرضع، وارتفاع العمر المتوقع في معظم البلدان. غير أن العديد من الناس، وبخاصة في أقل البلدان نموا، لا يزالون لا يجدون سبيلا للحصول على الغذاء الكافي والخدمات الاجتماعية الأساسية، أو على المياه النظيفة والتصحاح. ويمثل تخفيض أوجه عدم المساواة الحالية في توزيع الثروة وإمكانيات الوصول إلى الموارد، سواء في داخل البلدان أو فيما بينها، أحد التحديات الأكثر خطورة التي تواجهها البشرية.

٩ - وبعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تستمر حالة البيئة العالمية في التدهور، كما ورد في نشرة "التوقعات البيئية العالمية"^(٦) الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا تزال هناك مشاكل بيئية هامة متأصلة في النسيج الاجتماعي - الاقتصادي للبلدان في جميع المناطق. وقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالتنمية المؤسسية، والتوصل إلى توافق دولي في الآراء، والمشاركة العامة، وإجراءات القطاع الخاص، ونتيجة لذلك، نجح عدد من البلدان في الحد من التلوث وتخفيض معدل تدهور الموارد. غير أن الاتجاهات تزداد سوءا على المستوى الإجمالي. فتستمر انبعاثات كثير من الملوثات، ولا سيما المواد السمية، وغازات الاحتباس الحراري، وأحجام النفايات، في الارتفاع، وإن

(٦) أكسفورد، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٧.

كانت الانبعاثات في بعض البلدان الصناعية آخذة في الانخفاض. ولم يتحقق سوى تقدم هامشي في معالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. كما لم يرصد تقدم كاف في ميدان الإدارة السليمة بيئيا والسيطرة الفعالة على انتقال المواد الخطرة والنفايات المشعة عبر الحدود. كما يشهد العديد من البلدان التي تمر بمرحلة نمو اقتصادي وتحضر سريعين، مستويات متزايدة من تلوث الهواء والمياه، مع ما يترتب على ذلك من تراكم للآثار على الصحة البشرية. أما الأمطار الحمضية والتلوث الجوي العابر للحدود، اللذان كانا يعتبران مشكلة في البلدان الصناعية فحسب، فقد أخذا يصبحان الآن شيئا فشيئا مشكلة في العديد من المناطق النامية. وفي العديد من المناطق الأكثر فقرا في العالم، يساهم الفقر المستمر في التدهور المتسارع للموارد الطبيعية، كما اتسع نطاق التصحر. وفي البلدان المتأثرة بشدة بالجفاف و/أو بالتصحر، وبخاصة في أفريقيا، أصبح الإنتاج الزراعي، ضمن أمور أخرى، لا يمكن الاعتماد عليه، ويستمر في التدهور، مما يعرقل جهود تلك البلدان لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤثر إمدادات المياه غير الكافية وغير المأمونة على أعداد متزايدة من السكان في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من حدة مشاكل سوء الصحة وانعدام الأمن الغذائي بين الفقراء. ويستمر تدهور الأوضاع في الموائل الطبيعية والنظم الإيكولوجية الهشة، بما فيها النظم الإيكولوجية الجبلية، في جميع مناطق العالم، مما يسفر عن تناقص التنوع البيولوجي. أما على الصعيد العالمي، فلا تزال الموارد المتجددة، ولا سيما المياه العذبة، والأحراج، والتربة السطحية، والأرصدة السمكية البحرية، تستخدم بمعدلات تتجاوز معدلات تجددتها الطبيعي؛ ومن الواضح أن ذلك وضع لا يمكن أن يدوم، ما لم تتحسن إدارتها.

١٠ - وعلى الرغم من بعض التحسن في الكفاءة المادية وكفاءة الطاقة، وبخاصة فيما يتصل بمصادر الطاقة غير المتجددة، فإن الاتجاهات العامة تظل غير قابلة للإستدامة. ونتيجة لذلك، يهدد ارتفاع مستويات التلوث بتجاوز قدرة البيئة العالمية على استيعابها، الأمر الذي يزيد من العقوبات المحتملة أمام طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

١١ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بذلت الحكومات والمنظمات الدولية جهودا مكثفة من أجل دمج الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية في عملية صنع القرار عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات جديدة للتنمية المستدامة أو عن طريق تكييف السياسات والخطط القائمة. واستجابت بلدان كثيرة بلغ عددها ١٥٠ بلدا للالتزامات المعلنة في المؤتمر بإنشاء لجان أو آليات تنسيق على الصعيد الوطني ترمي إلى وضع نهج متكامل للتنمية المستدامة.

١٢ - وقد أظهرت المجموعات الرئيسية ما يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ إجراءات يلتزم بها، وتقاسم الموارد، والتوصل إلى توافق في الآراء، مما يعكس اهتمام القاعدة ومشاركتها. وتؤدي الجهود التي تبذلها السلطات المحلية إلى جعل جدول أعمال القرن ٢١ والتنمية المستدامة حقيقة على الصعيد المحلي وذلك عن طريق تنفيذ "البرامج المحلية من جدول أعمال القرن ٢١" وغيرها من برامج التنمية المستدامة. وساهمت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والدوائر العلمية ووسائل الإعلام في زيادة الوعي العام ومناقشة العلاقات بين البيئة والتنمية في جميع البلدان. فإشراك الأعمال التجارية والصناعية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، وما تقوم به من أدوار وما تتحملة من مسؤوليات في هذا الصدد، هي أمور تتسم

بالأهمية. واتخذت المئات من الأعمال التجارية الصغيرة والكبيرة الحجم من شعار "الأعمال الخضراء" أسلوباً جديداً لعملها. وأقام العمال والنقابات العمالية شراكات مع أصحاب العمل والمجتمعات المحلية من أجل تشجيع التنمية المستدامة في أماكن العمل. وأسفرت المبادرات التي قادها المزارعون عن تحسين الممارسات الزراعية مما أسهم في الإدارة السليمة للموارد. وازداد الدور الذي يقوم به السكان الأصليون في التصدي للمسائل التي تؤثر على مصالحهم، وبخاصة ما يتعلق بمعارفهم وممارستهم التقليدية. وقام الشباب والنساء في جميع أنحاء العالم بدور بارز في حث المجتمعات المحلية على الاعتراف بمسؤولياتها تجاه الأجيال المقبلة. ومع ذلك، يتعين تهيئة مزيد من الفرص أمام النساء ليشاركن مشاركة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كشريكات يتمتعن بالمساواة في جميع قطاعات الاقتصاد.

١٣ - وكان من بين الإنجازات التي تحققت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٧)، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٨)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٩)؛ وعقد اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال^(١٠)؛ واعتماد برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١١)؛ ووضع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية^(١٢)؛ وبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار^(١٣). غير أنه لا يزال يجب تنفيذ هذه الالتزامات الهامة وغيرها من الالتزامات التي تعهدت بها جميع أطراف هذه الاتفاقيات قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ وينبغي، في العديد من الحالات، زيادة تعزيز أحكامها، وكذلك زيادة تعزيز آليات وضعها موضع التنفيذ. ويمثل إنشاء مرفق البيئة العالمي، وإعادة تنظيمه، وتمويله، وتغذيته إنجازاً رئيسياً. غير أن مستويات تمويله وتغذيته لا تزال غير كافية لتحقيق أهدافه على أكمل وجه.

١٤ - وقد أحرز تقدم في مسألة إدماج المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية - بما في ذلك

-
- (٧) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.
- (٨) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- (٩) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.
- (١٠) A/CONF.164/37؛ انظر أيضاً A/50/550، المرفق الأول.
- (١١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18، والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (١٢) A/51/116، المرفق الثاني.
- (١٣) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، المجلد السابع عشر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.V.3)، الوثيقة A/CONF.62/122.

مبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، التي تجسد مفهومها هاما وأساسا للشراكة الدولية؛ والمبدأ التحوطي؛ ومبدأ من يلوث يدفع؛ ومبدأ تقييم الأثر البيئي - في مختلف الصكوك القانونية الدولية والوطنية. وفي حين أحرز قدر من التقدم في تنفيذ التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال مجموعة من الصكوك القانونية الدولية، فإنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير لإدماج مبادئ ريو في القوانين والممارسات بصورة أكثر توطدا.

١٥ - وقد أدى عدد من المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة إلى زيادة الالتزام الدولي بإنجاز الغايات والأهداف البعيدة المدى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٦ - ولعبت مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة دورا هاما في التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. فلجنة التنمية المستدامة، التي تم إنشاؤها لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتشجيع الحوار العالمي وتعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة، قد حفزت اتخاذ إجراءات وعقد التزامات جديدة وساهمت في المداولات المتعلقة بالتنمية المستدامة بين مجموعة واسعة من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبالرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، فقد أحرز تقدم أيضا على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في تنفيذ المبادئ المتعلقة بالغابات والصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك التقدم الذي تم إحرازه عن طريق الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة.

١٧ - ويعتبر توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها ونقل التقنيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية عنصرين حاسمين في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي حين أن بعض التقدم قد أحرز بالفعل فلا يزال هناك الكثير يتبقى عمله لتنشيط وسائل التنفيذ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما في مجالات المالية ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات.

١٨ - ولم تحقق معظم البلدان المتقدمة النمو بعد الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وأكدته معظم البلدان من جديد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما لم تحقق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. ومما يؤسف له أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت في المتوسط كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو انخفاضاً جذرياً في الفترة اللاحقة للمؤتمر من ٠,٣٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥، لكن المساعدة الإنمائية الرسمية راعت الحاجة إلى نهج متكامل أكثر من مراعاتها للتنمية المستدامة.

١٩ - أما في الميادين الأخرى، فقد كانت النتائج مشجعة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ فقد حدث توسع كبير في التدفقات الخاصة من الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو إلى عدد محدود

من البلدان النامية؛ وبذلت جهود أيضا لدعم تعبئة الموارد المحلية في عدد من البلدان، شملت بذل الجهود لزيادة استخدام الأدوات الاقتصادية من أجل تعزيز التنمية المستدامة.

٢٠ - وفي العديد من البلدان النامية ما زالت حالة الديون تمثل عائقا كبيرا يعترض تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من تحسن حالة الديون في بعض الدول المتوسطة الدخل، فإن هناك حاجة للاستمرار في معالجة مشاكل الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي لا تزال تواجه أعباء ديون خارجية لا يمكن الاستمرار في تحملها. ويمكن أن تساعد المبادرة التي اتخذها البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي مؤخرا بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في معالجة تلك المسألة بالتعاون مع جميع البلدان الدائنة. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهودا إضافية من أجل تخفيض الديون بوصفها تشكل عائقا للتنمية المستدامة.

٢١ - وعلاوة على ذلك، لم يتحقق نقل التكنولوجيا والاستثمار المتعلقة بالتكنولوجيا من المصادر العامة والخاصة، وهما يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالقدر المتوخى في جدول أعمال القرن ٢١. وبالرغم من أن زيادة التدفقات الخاصة قد أدت إلى استثمارات في مجالي الصناعة والتكنولوجيا في بعض البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، فإن بلدانا عديدة أخرى قد تأخرت في ذلك. وكانت الأوضاع في بعض هذه البلدان أقل إغراء لاستثمارات القطاع الخاص، كما كان التغير التكنولوجي أكثر بطئا، مما حدّ بالتالي من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من الاتفاقات الدولية الأخرى. واتسعت الفجوة التكنولوجية، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو وأقل البلدان نموا.

ثالثا - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في المجالات التي تتطلب إجراءات عاجلة

٢٢ - أنشأ جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية نهجا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجدول أعمال القرن ٢١ فإن من الضروري إعادة تنشيط التعاون الدولي وتكثيفه، مع الإقرار، في جملة أمور، بمبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، كما جاء في المبدأ ٧ من إعلان ريو. ويتطلب ذلك تعبئة إرادة سياسية أقوى وإنعاشا لشراكة عالمية حقيقية جديدة، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان النامية. ويظل ذلك النهج هاما وتظل الحاجة إليه عاجلة أكثر من أي وقت مضى. ويتضح من التقييم أعلاه أنه بالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فستكون هناك حاجة إلى بذل مجهود كبير جديد من أجل تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما ما تم في مجال المسائل الشاملة لعدة قطاعات حيث لم يتحقق تنفيذها بعد. وتوجز المقترحات الواردة في الفروع ألف إلى جيم أدناه استراتيجيات للإسراع بإحراز التقدم نحو التنمية المستدامة. ولهذه الفروع نفس القدر من الأهمية، ويجب دراستها وتنفيذها بطريقة متوازنة ومتكاملة.

ألف - تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٢٣ - إن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مكونات مترابطة ومتآزرة للتنمية المستدامة. والنمو الاقتصادي المطرد ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية. فعن طريق هذا النمو، الذي يجب أن يكون ذا قاعدة عريضة حتى يعم على كل الناس بالفائدة، ستمكن البلدان من تحسين مستويات معيشة شعوبها من خلال القضاء على الفقر والجوع والمرض والأمية، وبتوفير المأوى المناسب، وإتاحة فرص العمل للجميع، وصون سلامة البيئة. ولا يمكن أن يعزز النمو التنمية إلا إذا اقتسم فوائده الجميع. ولذلك يجب أن يسترشد النمو أيضا بالإنصاف والعدل والاعتبارات الاجتماعية والبيئية. ويجب أن تنطوي التنمية بدورها على إجراءات تحسّن الوضع البشري ونوعية الحياة نفسها. والديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، والشفافية والمساءلة في الحكم والإدارة في قطاعات المجتمع كافة، والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني إنما تمثل أيضا جزءا لا غنى عنه من الأسس اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي محورها الشعوب.

٢٤ - واستراتيجيات التنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز القدرات الوطنية وربطها وذلك لتوحيد الأولويات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولذلك يجب إيلاء اهتمام خاص للوفاء بالالتزامات في المجالات التالية، في إطار نهج متكامل من أجل التنمية، يشمل اتخاذ تدابير تعزيز متبادلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك تعزيز التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تحقيق تكامل أكبر على جميع مستويات صنع السياسة والمستويات التنفيذية، بما في ذلك أدنى المستويات الإدارية الممكنة. ويجب أن تتحمل القطاعات الاقتصادية، كالصناعة والزراعة والطاقة والنقل والسياحة، المسؤولية عما يترتب على أنشطتها من آثار بالنسبة لرفاه الإنسان وبالنسبة للبيئة الطبيعية. وفي سياق الحكم الجيد، يمكن للاستراتيجيات الحسنة الإعداد أن تعزز فرص النمو الاقتصادي والعمالة وأن تحقق حماية البيئة في الوقت ذاته. وينبغي لجميع قطاعات المجتمع أن تشارك في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها كما يلي:

(أ) ينبغي، بحلول عام ٢٠٠٢، إكمال صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية في جميع البلدان، مع تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، عن طريق التعاون الدولي ومراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. وينبغي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بصورة فعالة. وينبغي للبلدان التي لديها استراتيجيات وطنية بالفعل مواصلة جهودها الرامية لتعزيز هذه الاستراتيجيات وتنفيذها بطريقة فعالة. كما ينبغي تشجيع تقييم ما يحرز من تقدم وتبادل الخبرة بين الحكومات. وكذلك ينبغي أن تشجع بنشاط البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١، وغيرها من البرامج المحلية الأخرى للتنمية المستدامة، بما في ذلك أنشطة الشباب،

(ب) من المهم عند دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية استنباط مجموعة واسعة من أدوات السياسة، بما فيها التنظيم، والأدوات الاقتصادية، واستيعاب التكاليف البيئية في أسعار السوق، وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية، ونشر المعلومات، وذلك في ضوء الظروف الخاصة بالبلدان لضمان جعل النهج المتكاملة كفؤة وفعالة من حيث التكلفة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تعزيز عملية شفافة وتقوم على

المشاركة. وسوف يتطلب ذلك اشتراك المجالس التشريعية الوطنية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الشباب والسكان الأصليون ومجتمعاتهم، وذلك لتكملة جهود الحكومات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويعتبر تمكين المرأة، بشكل خاص، واشتراكها بشكل كامل ومتساو في جميع أنشطة المجتمع، بما في ذلك مشاركتها في عملية صنع القرار، مسألة أساسية في الجهود المبذولة لتحقيق هذه التنمية.

(ج) إن تنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك السياسات الواردة في الفصل ٣ (القضاء على الفقر) وفي الفصل ٢٩ (تعزيز دور العمال ونقاباتهم) من جدول أعمال القرن ٢١، قد يعزز توفير فرص العمل، مما يساعد على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر.

تهيئة مناخ اقتصادي دولي موات

٢٥ - هناك حاجة إلى إقامة توازن متعاقد بين البيئة الدولية والبيئة الوطنية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أصبحت العوامل الخارجية، نتيجة للعولمة، حاسمة في تحديد درجة النجاح أو الفشل التي تحقّقها البلدان النامية في جهودها الوطنية. وتشير الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى استمرار الحاجة إلى إيجاد بيئة اقتصادية دولية ديناميكية ومواتية لدعم التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون والتجارة، إذا أريدت مواصلة وزيادة زخم التقدم العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - إن تعزيز بيئة اقتصادية دولية ديناميكية ومواتية لجميع البلدان هو من مصلحة جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن معالجة القضايا، بما فيها القضايا البيئية، التي تتصل بالبيئة الاقتصادية الدولية معالجة فعالة إلا بإجراء حوار بناء وإقامة شراكة حقيقية تقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع، وذلك مع مراعاة أنه، بالنظر إلى اختلاف المساهمات في التدهور البيئي على الصعيد العالمي، تقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وإن كانت مختلفة.

القضاء على الفقر

٢٧ - بالنظر إلى شدة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، فإن القضاء على الفقر، كما ورد في الالتزام ٢ من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١٤)، هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، وهو ضروري للتنمية المستدامة. ومن ثم سيبقى القضاء على الفقر موضوعا يعلو على ما عداه من مواضيع التنمية المستدامة في الأعوام المقبلة. ذلك أن قضية الفقر بما تتسم به من

(١٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥

(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الأول. الضخامة والتعقيد من شأنها تعريض نسيج المجتمع للخطر، وتقويض دعائم التنمية الاقتصادية والبيئة، وتهديد الاستقرار السياسي في كثير من البلدان. ويتعين من أجل القضاء على الفقر أن تتضافر جهود

فرادى الحكومات مع جهود التعاون والمساعدة الدولية على نحو متكامل. إذ يتوقف القضاء على الفقر على إدماج الأشخاص الذين يعيشون في فقر إدماجاً كاملاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعتبر تمكين المرأة أحد العوامل الحاسمة في القضاء على الفقر. كما أن السياسات التي تعزز هذا الإدماج في سبيل مكافحة الفقر، ولا سيما السياسات المتعلقة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوسيع نطاق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، هي أيضاً من العوامل الفعالة. فتعزيز القدرة الانتاجية للفقراء يحسّن من أحوالهم وأحوال مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم بأسره على السواء، ويسر مشاركتهم في حفظ الموارد وحماية البيئة. وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والأمن الغذائي على نحو عادل هو شرط ضروري لهذا الدمج والتمكين. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ حسبما أُشير إليها في برنامج العمل الذي أصدره مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١٥)، ضمن أمور أخرى، هي وسيلة مفيدة لهذا الدمج. بيد أننا شهدنا، على مر الأعوام الخمسة منذ مؤتمر ريو، زيادة في عدد من يعيشون في فقر مطلق، خاصة في البلدان النامية. وثمة حاجة ماسة، في هذا السياق، الى تنفيذ جميع الالتزامات ذات الصلة، وجميع الاتفاقات والأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي منذ مؤتمر ريو، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، تنفيذاً كاملاً وفي الموعد المناسب. ومن الأساسي تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تنفيذاً تاماً. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) تحسين سبل الوصول الى وسائل العيش المستدامة، وفرص إنشاء المشاريع، والموارد الإنتاجية، بما في ذلك الأرض، والمياه، والائتمان، والتدريب التقني والإداري، والتكنولوجيا الملائمة، مع بذل جهود خاصة لتوسيع قاعدة رأس المال البشري والاجتماعي للمجتمعات من أجل الوصول الى فقراء الريف والقطاع غير الرسمي في المدن؛

(ب) تيسير وصول الجميع الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، والتغذية، والمياه النظيفة، والتصحاح؛

(ج) التطوير التدريجي لنظم الحماية الاجتماعية، حسب القدرات المالية والإدارية لكل مجتمع، لتوفير سبل العيش لمن لا يستطيعون توفيرها لأنفسهم إما مؤقتاً أو بصورة دائمة؛ فالهدف من التكامل الاجتماعي هو إيجاد "مجتمع للجميع"؛

(د) تمكين الأشخاص الذين يعيشون في فقر ومنظمتهم بإشراكهم بصورة كاملة في وضع وتنفيذ وتقييم استراتيجيات وبرامج ترمي إلى القضاء على الفقر وتنمية المجتمعات المحلية وبكفالة أن تعكس هذه البرامج أولياتهم؛

(١٥) المرجع نفسه، القرار ٨، المرفق الثاني.

(هـ) التصدي لما يترتب على الفقر من آثار لا تناسبية بالنسبة للمرأة، ولا سيما بإزالة الحواجز القائمة في مجالات التشريع والسياسات والحواجز الإدارية والعرفية التي تعترض مساواة المرأة في الوصول الى الموارد والخدمات الانتاجية، بما في ذلك الوصول الى الأرض والتصرف فيها، وغير ذلك من أشكال

الملكية، والائتمانات، بما فيها الائتمانات الصغيرة، والميراث، والتعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، والتكنولوجيا. ومن الأساسي في هذا الصدد أن ينفذ منهاج عمل بيجين تنفيذًا تاماً^(١٦)؛

(و) تضافر جهود المانحين والمتلقين من أجل تخصيص حصص أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر. ومبادرة الـ ٢٠/٢٠ هي من المبادئ الهامة في هذا الصدد، لأنها تستند إلى التزام متبادل بين المانحين والمتلقين بزيادة الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ز) تكثيف التعاون الدولي دعماً للتدابير التي يجري اتخاذها في البلدان النامية للقضاء على الفقر، وتوفير الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وانتهاج طريقة تكاملية متعددة الأبعاد في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر.

تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج

٢٨ - حُدِّدت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية، في جدول أعمال القرن ٢١، باعتبارها السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية. وفي الوقت الذي ما زالت فيه الأنماط غير المستدامة في البلدان الصناعية تزيد من حدة الأخطار التي تتعرض لها البيئة، لا تزال البلدان النامية تواجه صعوبات ضخمة في الوفاء بالاحتياجات الأساسية، من قبيل الغذاء، والرعاية الصحية، والمأوى، وتعليم الناس. وينبغي لجميع البلدان أن تبذل قصارى جهدها لتنمية أنماط استهلاكية مستدامة؛ وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكون الرائدة في تحقيق أنماط استهلاكية مستدامة؛ وينبغي للبلدان النامية أن تسعى في عملياتها الإنمائية إلى تحقيق أنماط استهلاكية مستدامة، وأن تضمن توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء، مع تجنب الأنماط غير المستدامة، ولا سيما في البلدان الصناعية، التي يسلم عموماً بأنها تعرض البيئة لخطر لا موجب له، وغير كمؤة ومبددة، في عملياتها الإنمائية. وهذا يتطلب مساعدة تكنولوجية معززة ومساعدات أخرى من البلدان الصناعية. وفي متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي منح أولوية عليا لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأنماط الاستهلاكية المستدامة^(١٧). ويحتاج الأمر، تمشيًا مع جدول أعمال القرن ٢١، إلى القيام، خاصة في البلدان الصناعية، بوضع وتطوير السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تشجع على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، مع القيام، حسبما يكون مناسباً، بتعزيز النهج والسياسات الدولية التي تدعم أنماط الاستهلاك المستدامة استناداً إلى مبدأ أنه ثمة مسؤوليات

(١٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13) الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.

(١٧) أنظر E/CN.17/1997/19، المرفق، التذييل. صدر التذييل باللغة الانكليزية فقط. مشتركة وإن كانت متفاوتة، وبتطبيق مبدأ من يلوث يدفع، وتشجيع المنتجين على تحمل المسؤولية، وزيادة الوعي لدى المستهلكين. وكذلك فإن تشجيع الكفاءة الإيكولوجية واستيعاب التكاليف، وسياسات الإنتاج هي

أيضا أدوات هامة لجعل أنماط الاستهلاك والانتاج أكثر استدامة. وينبغي أن تركز الإجراءات المتخذة في هذا المجال على ما يلي:

(أ) التشجيع على اتخاذ تدابير لاستيعاب التكاليف والفوائد البيئية ضمن أسعار السلع والخدمات، مع السعي لتلافي الآثار السلبية المحتملة لذلك على وصول البلدان النامية للأسواق، وخاصة بهدف تشجيع استخدام المنتجات والسلع الأساسية المفضلة من الناحية البيئية. وينبغي للحكومات أن تنظر في نقل عبء الضرائب إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ فهذا الاستيعاب للتكاليف البيئية أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات الضريبية على عملية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية لتقليل وإلغاء صور الدعم المالي للأنشطة الضارة بيئياً؛

(ب) تعزيز الدور الذي تؤديه الأعمال التجارية في تشكيل أنماط استهلاك أكثر استدامة، وذلك حسب الاقتضاء، بتشجيع النشر الطوعي للتقييمات البيئية والاجتماعية للأنشطة التي تضطلع بها، مع أخذ الظروف الخاصة لكل بلد في الاعتبار، ودورها كعامل للتغيير في السوق، وما تقوم به من دور بوصفها مستهلكاً رئيسياً للسلع والخدمات؛

(ج) وضع مؤشرات أساسية لرصد الاتجاهات الحرجة في أنماط الاستهلاك والانتاج مع أخذ البلدان الصناعية بزماء المبادرة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات بإجراء تقييمات للتدابير المتخذة في مجال السياسات، فيما يتعلق بفعالية هذه الممارسات من الناحية البيئية وكفاءتها وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للعدالة الاجتماعية، ونشر نتائج هذه التقييمات؛

(هـ) مراعاة الروابط بين التحول الحضري، والآثار البيئية والإنمائية لأنماط الاستهلاك والإنتاج في المدن، مما يشجع على اتباع أنماط في التحول الحضري أكثر استدامة؛

(و) دعم البرامج الدولية والوطنية فيما يتعلق بكفاءة الطاقة والمواد، مع وضع جداول زمنية لتنفيذها، حسب الاقتضاء. وينبغي في هذا الصدد الاهتمام بالدراسات التي ترمي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك النظر في زيادة إنتاجية الموارد إلى عشرة أمثالها في البلدان الصناعية على المدى الطويل، وإمكانية زيادتها إلى أربعة أضعافها في البلدان الصناعية في العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة. ويلزم القيام بمزيد من الأبحاث لدراسة قابلية هذه الأهداف للتحقيق ودراسة التدابير العملية اللازمة لتنفيذها. وتقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة وعليها أن تأخذ بزماء المبادرة في هذا الصدد. وينبغي أن تنظر لجنة التنمية المستدامة في هذه المبادرة خلال الأعوام المقبلة من أجل استكشاف السياسات والتدابير الضرورية لتنفيذ الكفاءة الإيكولوجية، وأن تشجع لهذا الغرض الهيئات ذات الصلة على اتخاذ تدابير ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد عن طريق تقديم الدعم لبناء قدراتها من الداخل وتنميتها اقتصادياً بمساعدة دولية معززة وفعالة؛

(ز) تشجيع الحكومات على أخذ زمام المبادرة في تغيير أنماط الاستهلاك بتحسين أدائها هي في المجال البيئي بوضع سياسات وأهداف عملية في مجال المشتريات، وإدارة المرافق العامة، ومواصلة إدماج الشواغل البيئية في عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني. ويتعين على حكومات البلدان المتقدمة النمو، بصفة خاصة، أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد؛

(ح) تشجيع قطاعات الإعلام والإعلان والتسويق على المساعدة في تكوين أنماط الاستهلاك المستدامة؛

(ط) تحسين نوعية المعلومات المتصلة بآثر المنتجات والخدمات من الوجهة البيئية، وتشجيع وضع العلامات الإيكولوجية على المنتجات طوعا وعلى نحو متسم بالشفافية، تحقيقا لهذا الغرض؛

(ي) تشجيع اتخاذ تدابير لصالح الكفاءة الإيكولوجية؛ بيد أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توجه اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص بتشجيع ما يترتب من آثار إيجابية والعمل على تجنب ما يترتب من آثار سلبية بالنسبة لفرص التصدير وسبل الوصول الى الأسواق فيما يتعلق بالبلدان النامية، وحسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال؛

(ك) تشجيع وضع وتعزيز البرامج التثقيفية لتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ل) تشجيع الأعمال التجارية والصناعة على تطوير وتطبيق تكنولوجيا سليمة من الوجهة البيئية لا يقتصر الهدف منها على زيادة القدرة التنافسية فحسب، بل يشمل أيضا تقليص ما يترتب عليها من آثار بيئية سلبية؛

(م) توجيه عناية متوازنة لكل من جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد لدى المواءمة بين الشواغل البيئية والعوامل الاقتصادية، مما قد يشجع على حدوث تغيرات في سلوك المستهلكين والمنتجين. وينبغي فحص عدد من الخيارات السياسية، من بينها الصكوك التنظيمية، والحوافز والعوامل غير المشجعة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، والمرافق والهياكل الأساسية، والمعلومات، والتعليم، واستحداث التكنولوجيا ونشرها.

تحقيق الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة

٢٩ - للإسراع بالنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وحماية البيئة، ولا سيما في البلدان النامية، هناك حاجة إلى تهيئة ظروف في مجال الاقتصاد الكلي في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تكون مواتية لوضع صكوك وإنشاء هياكل تمكن جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، من الاستفادة من العولمة. فينبغي تعزيز التعاون ودعم بناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية على الصعيد الدولي، وذلك بأن تبذل جهود جديدة على نطاق المنظومة، مع استجابة أكبر لأهداف التنمية المستدامة، من جانب الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسات بريتون وودز، ومن جانب الحكومات الوطنية. وينبغي أن يكون ثمة نهج متوازن

ومتكامل إزاء التجارة والتنمية المستدامة يستند إلى الجمع بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وينبغي إزالة العقبات التي تعترض التجارة، وذلك بغية الإسهام في زيادة كفاءة استغلال الموارد الطبيعية للأرض من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وينبغي أن يشجع تحرير التجارة سياسات تتعلق بالبيئة وإدارة الموارد بغية تحقيق أقصى ما يمكن أن يسهم به تحريرها في تحسين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة بتخصيص المزيد من الموارد واستغلالها بفعالية. وينبغي أن تتوافر للنظام التجاري المتعدد الأطراف القدرة على مواصلة إدماج الاعتبارات البيئية وتعزيز مساهمته في التنمية المستدامة دون أن يترتب على ذلك ما يقوض طابعه المنفتح والمنصف وغير التمييزي. وينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا الالتزام بمعاملة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، معاملة خاصة ومتميزة، وغير ذلك من التزامات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف^(٨) حتى تتمكن هذه البلدان من الاستفادة من النظام التجاري الدولي في الوقت الذي تحافظ فيه على البيئة. وثمة حاجة إلى مواصلة إزالة الممارسات التمييزية والحماائية في العلاقات التجارية الدولية والتي سيكون أثر إزالتها تحسين الوصول إلى صادرات البلدان النامية. وهذا من شأنه أيضا أن ييسر دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في الاقتصاد العالمي دمجا تاما. ولتحقيق الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة والتنمية، ينبغي أن تتخذ تدابير لكفالة الشفافية في استخدام التدابير التجارية المتصلة بالبيئة، وأن تتصدى هذه التدابير للأسباب الأساسية لتدهور البيئة بحيث لا تصبح حواجز تجارية مقنّعة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن المعايير البيئية الصالحة فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو قد تترتب عليها تكاليف اجتماعية واقتصادية لا مبرر لها في بلدان أخرى، ولا سيما في البلدان النامية. وهناك حاجة إلى التعاون على الصعيد الدولي وإلى تجنب التصرف من طرف واحد. ويلزم اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) ينبغي تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب، والاستفادة التامة من خطة العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا^(٩)؛

(ب) ينبغي تشجيع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح، وغير تمييزي، وقائم على قواعد، ومنصف، ومضمون، وشفاف، وقابل للتنبؤ. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للتوصل إلى إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إدماجا تاما في الاقتصاد العالمي والنظام

(٨) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الغات، رقم المبيع GATT/1994-7)، المجلد الأول.

(٩) اعتمده المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (WT/MIN(96)/14).

التجاري الدولي الجديد. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تعزيز الطابع العالمي لمنظمة التجارة العالمية وتسهيل انضمام البلدان الطالبة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال إلى عضوية تلك المنظمة بطريقة تعود بالفائدة على الجميع. وينبغي اتخاذ إجراءات لزيادة الفرص إلى أقصى حد

وتذليل الصعوبات إلى أدنى حد بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي يكون صافي مبادلاتها في مجال الأغذية استيراديا، وخاصة أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، في تكيفها للتغيرات التي أدخلتها جولة أوروغواي. وينبغي أن يراعى في القرارات المتعلقة بزيادة تحرير التجارة ما لها من تأثير على التنمية المستدامة وأن تكون متسقة مع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ويستند إلى قواعد وغير تمييزي ومنصف ومأمون ويتسم بالشفافية. وينبغي توضيح العلاقة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وقواعد منظمة التجارة العالمية؛

(ج) ينبغي ألا تتحول التدابير البيئية، عند تنفيذها، إلى حواجز تجارية مقنّعة؛

(د) ينبغي تحقيق الانسجام في التفاعل بين قواعد التجارة والمبادئ البيئية، وذلك في إطار جدول أعمال القرن ٢١؛

(هـ) هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للآثار البيئية للنقل الدولي للسلع؛

(و) ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، وذلك بشأن مسائل مختلفة منها '١' دور التدابير الإيجابية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف كجزء من مجموعة تدابير تشمل، في بعض الحالات، تدابير تجارية؛ و '٢' الظروف والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العلاقة بين التجارة والبيئة؛ و '٣' مسائل التجارة والبيئة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك في سياق الاتفاقات الإقليمية الاقتصادية والتجارية فضلا عن البيئة؛

(ز) ينبغي تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات ذات الصلة ضمن حدود الولايات القائمة لكل منها، ومن بينها الولايات المتعلقة بمسائل البيئة والتنمية المستدامة. ودون الإخلال بالتفاهم الواضح الذي تم التوصل إليه في منظمة التجارة العالمية ومفاده ألا تجري المفاوضات في المستقبل بشأن التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار إلا بعد اتخاذ قرار صريح بتوافق الآراء، ينبغي أن تراعى في الاتفاقات المقبلة بشأن الاستثمارات أهداف التنمية المستدامة، وأن تولي اهتماما خاصا لاحتياجات البلدان النامية في مجال الاستثمارات عندما تكون هذه البلدان أطرافا في تلك الاتفاقات؛

(ح) على الحكومات الوطنية أن تبذل قصارى جهدها لكفالة تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية على الصعيد الوطني لدعم التنمية المستدامة؛

(ط) هناك حاجة إلى قيام منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالنظر في السبل الكفيلة بجعل التجارة والبيئة متداعمتين، بما في ذلك عن طريق

الاحترام الواجب لأهداف ومبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف وأحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون هذه الاعتبارات متسقة مع إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح ويستند إلى قواعد وغير تمييزي ومنصف ومأمون ويتسم بالشفافية.

السكان

٣٠ - أصبح أثر العلاقة فيما بين النمو الاقتصادي والفقر والعمالة والبيئة والتنمية المستدامة مصدر قلق كبير. وهناك حاجة إلى التسليم بالروابط الحاسمة بين الاتجاهات والعوامل الديمغرافية والتنمية المستدامة. وينبغي مواصلة تعزيز الانخفاض الحالي في معدلات نمو السكان بوضع سياسات على الصعيدين الوطني والدولي تعزز التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، وخاصة مواصلة توسيع نطاق التعليم الأساسي، مع توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي للفتاة والمرأة كاملة وعلى قدم المساواة، وتوفير الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية، التي تشمل تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، تمشيا مع تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢٠).

الصحة

٣١ - لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونسبة كبيرة من السكان مصابة بأمراض موهنة. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية بالنسبة للمستقبل في تنفيذ استراتيجية الصحة للجميع^(٢١) وتمكين جميع السكان، ولا سيما فقراء العالم، من بلوغ مستوى أعلى من الصحة والرفاه، وتحسين إنتاجيتهم الاقتصادية وإمكاناتهم الاجتماعية. وحماية الأطفال من المخاطر الصحية للبيئة ومن الأمراض المعدية هي هدف عاجل بوجه خاص إذ أن الأطفال أكثر عرضة من الكبار لهذه المخاطر. وينبغي إيلاء أولوية عليا لدعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية، والمنظمات الدولية من أجل القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية، وخاصة الملاريا التي تزداد انتشارا، وتحسين وتوسيع الخدمات الصحية وخدمات المرافق الصحية الأساسية وتوفير مياه الشرب المأمونة. ومن الأهمية بمكان أيضا الحد من حالات إصابة السكان الأصليين بأمراض لها لقاحات وذلك بتشجيع تنفيذ برامج للتحصين على نطاق واسع، وتشجيع إجراء البحوث المعجلة وتطوير اللقاحات، والحد من انتقال الأمراض المعدية الرئيسية الأخرى، مثل حمى الضنك، والسل، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبالنظر إلى ما يتركه التسمم بالرصاص من آثار جسيمة ولا يمكن تلافيها على الصحة، ولا سيما صحة الأطفال، من المهم التعجيل بعمليات القضاء على الاستخدام غير المأمون للرصاص، بما في ذلك استخدام الرصاص في البنزين في جميع أنحاء العالم، وذلك في ضوء

(٢٠) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18).

(٢١) انظر: منظمة الصحة العالمية، الرعاية الصحية الأولية: تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية، ألما-آتا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ٦ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف، ١٩٧٨).

الظروف المحددة لكل بلد وبدعم ومساعدة دوليين معززين للبلدان النامية، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية في الوقت المناسب وتشجيع بناء القدرات المحلية. وينبغي وضع استراتيجيات

على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية للحد من الأخطار المحتملة الناجمة عن تلوث الهواء محليا وداخل المباني، مع مراعاة ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لصحة الناس، بما في ذلك وضع استراتيجيات لتوعية الآباء والأسر والمجتمعات المحلية بالآثار الصحية البيئية الضارة للتبغ. وينبغي التركيز على الصلة الواضحة بين الصحة والبيئة، ومعالجة الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بأثر التلوث البيئي على الصحة. وينبغي أن تدمج المسائل الصحية إدماجا كاملا في الخطط الوطنية ودون الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تدرج في عمليات وضع المشاريع والبرامج باعتبارها عنصرا في تقييم الأثر البيئي. والتعاون الدولي له أهميته بالنسبة لما يبذل من جهود على الصعيد الوطني في مجال الوقاية من الأمراض، والإنذار المبكر بها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها، وإجراء التدريب والبحوث بشأنها، ومعالجتها.

المستوطنات البشرية المستدامة

٣٢ - إن تنمية المستوطنات البشرية المستدامة أساسية للتنمية المستدامة. ومن المسلم به الحاجة إلى تكثيف الجهود والتعاون من أجل تحسين ظروف المعيشة في المدن والبلدات والقرى والمناطق الريفية في جميع أنحاء العالم. إن ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون بالفعل في مستوطنات حضرية، وبحلول أوائل القرن المقبل، سيكون غالبيتهم - ما يزيد على ٥ بلايين شخص - من سكان المدن. والمشاكل الحضرية هي شواغل تشترك فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، وإن كان التحول الحضري يحدث على نحو أسرع في البلدان النامية. والتحول الحضري يوجد تحديات وفرصا على حد سواء. وهو على الصعيد العالمي ظاهرة شاملة لعدة قطاعات تؤثر على جميع جوانب التنمية المستدامة. فينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ ما تم الالتزام به في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) تنفيذا تاما وفقا لما ورد في تقرير ذلك المؤتمر^(٢٢)، وفي جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي توفير موارد مالية إضافية من مختلف المصادر لتحقيق هدف توفير المأوى اللائم للجميع وتنمية مستوطنات بشرية مستدامة في عالم يتسم بالتحول الحضري. وينبغي التعجيل بنقل الخبرة والتكنولوجيا، وبناء القدرات، وتوزيع السلطات من خلال جملة أمور منها تعزيز القدرة المحلية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وتحسين خدمات الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وإدارتها بطريقة سليمة بيئيا، وذلك من أجل تحقيق المزيد من تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن تشجع فعليا البرامج المحلية لجدول أعمال القرن ٢١. وبإمكان لجنة التنمية المستدامة أن تحدد أهدافا عالمية لتشجيع القيام بحملات محلية فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، ومعالجة العقبات التي تعترض المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١.

باء - القطاعات والقضايا

٣٣ - يحدد القسم الحالي عددا من المجالات المعينة التي تثير اهتماما واسع النطاق، حيث أن الفشل في

(٢٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤

حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.
عكس الاتجاهات الحالية في هذه المجالات، وخاصة في مجال تدهور الموارد، ينذر بآثار كارثة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصحة البشر، وحماية البيئة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وتتساوى

جميع القطاعات المشمولة بجدول أعمال القرن ٢١ في أهميتها، ومن ثم فهي جديدة باهتمام المجتمع الدولي على قدم المساواة. ولا شك في أن ضرورة التكامل أمر لا غنى عنه في جميع القطاعات، بما في ذلك مجالا الطاقة والنقل، نظرا لما يمكن أن تنطوي عليه التطورات في هذين المجالين من آثار سلبية على صحة البشر وعلى النظم الإيكولوجية؛ ومجالا الزراعة واستخدام المياه، حيث يمكن لقصور تخطيط استخدام الأراضي، وسوء إدارة موارد المياه، وعدم ملائمة التكنولوجيا أن تسفر عن تدهور الموارد الطبيعية وإفقار البشر، وحيث يؤدي الجفاف والتصحر إلى تدهور الأراضي وفقد التربة؛ ومجال إدارة الموارد البحرية، حيث يمكن للاستغلال التنافسي المفرط أن ينتهي إلى الإضرار بقاعدة الموارد وبإمدادات الغذاء وبمصدر رزق المجتمعات المحلية للصيادين، وكذلك بالبيئة. وتراعى التوصيات التي وضعت في كل من هذه القطاعات الحاجة إلى التعاون الدولي لمواصلة الجهود الوطنية، وذلك في سياق مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما يشمل، ضمن أمور أخرى، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ومن المفهوم بالمثل أن هذه التوصيات لا تمس بأي حال ما يجري تنفيذه من أعمال بشأن هذه القطاعات بمقتضى الاتفاقيات الملزمة قانونا، حيثما وجدت هذه الاتفاقيات.

المياه العذبة

٣٤ - إن موارد المياه لا غنى عنها لإشباع الاحتياجات البشرية الأساسية، وللصحة، وإنتاج الغذاء، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، وكذلك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. ومن بواعث القلق الملح أن أكثر من خمس البشر لا يزالون محرومين من فرصة الحصول على مياه للشرب المأمونة، وأكثر من نصفهم يفتقرون إلى مرافق الإصحاح الملائمة. وتمثل المياه العذبة من منظور البلدان النامية أولوية وضرورة أساسية، وخاصة عندما يوضع في الاعتبار أن المياه العذبة في كثير من البلدان النامية لا تتوافر بسهولة لجميع قطاعات السكان، لأسباب متعددة منها الافتقار إلى الهياكل الأساسية والقدرة الكافية في هذا الصدد، وندرة المياه، والعوائق التقنية والمالية. يضاف إلى ذلك أن المياه العذبة تمثل ضرورة حاسمة في البلدان النامية من أجل إشباع الاحتياجات الأساسية لسكانها في مجالات الري الزراعي، والتنمية الصناعية، وتوليد الطاقة الكهربائية، وما إلى ذلك. ونظرا لتزايد الطلب على المياه، وهي مورد محدود، فإنها ستصبح عاملا معوقا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ما لم تتخذ تدابير عاجلة لتدارك ذلك. ويسود قلق متزايد إزاء تعاضد الضغط على موارد المياه بسبب أنماط الاستخدام غير المستدامة، التي تؤثر على كمية المياه ونوعيتها، والافتقار الواسع النطاق إلى إمكانات الحصول على موارد المياه المأمونة، وإلى الإصحاح المناسب في العديد من البلدان النامية. ونظرا لعدم الوفاء الكامل بالالتزامات المنبثقة عن العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية للثمانينيات، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى ضمان الاستخدام الأمثل لجميع موارد المياه العذبة وحمايتها، حتى يمكن الوفاء باحتياجات جميع سكان كوكبنا في هذا الصدد، بما في ذلك إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح. ويقتضي ذلك إعطاء أعلى مستويات الأولوية للمشكلات الخطيرة المتصلة بالمياه العذبة والتي تواجه مناطق كثيرة، وخاصة في العالم النامي. وثمة حاجة ماسة إلى ما يلي:

(أ) إعطاء أولوية عالية، وفقا للاحتياجات والظروف الوطنية المحددة، لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، شاملة القضايا المتصلة بالتلوث والإهدار، والعلاقات المتداخلة

بين المياه والأرض، بما في ذلك الجبال، والغابات، ومستخدمي المجاري العليا والمجاري الدنيا، وبيئات المصببات الخليجية، والتنوع البيولوجي، والمحافظة على النظم الإيكولوجية المائية، والأراضي الرطبة، وتدهور المناخ والأرض والتصحر، مع الإقرار بأن النهج دون الوطنية والوطنية والإقليمية لحماية المياه العذبة واستهلاكها ضمن إطار مستجمع مائي أو حوض نهري تقدم نموذجا مفيدا لحماية موارد المياه العذبة؛

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي اللازم لنقل التكنولوجيا وتوفير التمويل للمشروعات والبرامج المتكاملة الخاصة بموارد المياه، ولا سيما تلك التي توضع قصد زيادة فرص الحصول على موارد المياه المأمونة والإصحاح؛

(ج) ضمان المشاركة المستمرة من جانب المجتمعات المحلية، ومن جانب النساء بصفة خاصة، في إدارة تنمية الموارد المائية واستخدامها؛

(د) توفير بيئة وطنية ودولية مواتية تشجع الاستثمارات من المصادر الخاصة والعامة من أجل تحسين مرافق توريد المياه والإصحاح، وخاصة في المناطق الحضرية وحول الحضرية السريعة النمو، وكذلك في المجتمعات الريفية الفقيرة في البلدان النامية؛ وقيام المجتمع الدولي باعتماد وتنفيذ التزامات بدعم الجهود التي تبذل لمعاونة البلدان النامية على تحقيق إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح لجميع السكان؛

(هـ) الاعتراف بالماء كسلعة اجتماعية واقتصادية ذات دور حيوي في إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر، وحماية النظم الإيكولوجية. وينبغي النظر إلى التقييم الاقتصادي للماء في سياق متضمناته الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس أهمية الوفاء بالاحتياجات الأساسية. كما ينبغي إيلاء الاهتمام للتنفيذ التدريجي لسياسات التسعير التي تستهدف استرداد التكاليف وتوزيع حصص المياه على نحو فعال، بما في ذلك تشجيع المحافظة على المياه في البلدان المتقدمة النمو؛ ويمكن بحث الأخذ بهذه السياسات في البلدان النامية أيضا عندما تبلغ المرحلة المناسبة من النمو، لتشجيع الإدارة المتسقة لموارد المياه النادرة وتنميتها، وتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في موارد المياه الجديدة وفي مرافق المعالجة. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجيات كذلك برامج تستهدف التقليل من الاستهلاك الإهداري للمياه؛

(و) تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على جمع المعلومات وإدارتها، بما في ذلك البيانات العلمية والاجتماعية والبيئية، بغية تيسير التقدير المتكامل والإدارة المتكاملة لموارد المياه، ومؤازرة التعاون الإقليمي والدولي لنشر المعلومات وتبادلها من خلال نهج تعاونية بين مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز الامتياز البيئية. ويلاحظ في هذا الصدد أن المعونة التقنية للبلدان النامية ستظل أمرا هاما؛

(ز) قيام المجتمع الدولي بتوفير الدعم لجهود البلدان النامية بمواردها المحدودة بغية التحول الى أساليب الإنتاج الزراعي والصناعي المرتفعة العائد والأقل استهلاكاً للمياه، وإيجاد الهياكل الأساسية التعليمية والإعلامية اللازمة لتحسين مهارات قوة العمل المطلوبة لإحداث التحول الاقتصادي الذي يجب أن يتحقق إذا أريد التوصل الى نمط قابل للاستدامة في استخدام موارد المياه العذبة. كذلك تدعو الحاجة الى توفير الدعم الدولي للتنمية المتكاملة لموارد المياه في البلدان النامية، وإلى اتباع النهج واتخاذ المبادرات الابتكارية الملائمة على الصعيدين الثنائي والإقليمي؛

(ح) تشجيع دول المجاري المائية على تطوير المجاري المائية الدولية من أجل التوصل الى الانتفاع القابل للاستدامة بهذه المجاري المائية وإلى حمايتها والاستفادة منها على النحو الملائم، مع مراعاة مصالح دول المجاري المائية المعنية.

٣٥ - نظراً للحاجة العاجلة الى العمل في ميدان المياه العذبة، وإلى الاستناد في ذلك الى ما هو قائم من مبادئ وصكوك وترتيبات وبرامج عمل واستخدامات معتادة للمياه، تدعو الحكومات الى حوار يجري تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، بدءاً من دورتها السادسة، ويستهدف إيجاد توافق في الآراء حول ما يتعين النهوض به من أعمال، وخاصة حول وسائل التنفيذ والنتائج الملموسة، بغية النظر في بدء نهج استراتيجي لتنفيذ جميع الجوانب المتصلة بالاستخدام القابل للاستدامة للمياه العذبة في الأغراض الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، مياه الشرب المأمونة والإصحاح، والمياه اللازمة للري، وتنقية المياه وإعادة استخدامها، وإدارة مياه الصرف، ودور المياه العذبة الهام في النظم الإيكولوجية الطبيعية. ولن تؤدي هذه العملية المشتركة بين الحكومات كامل ثمرتها إلا إذا كان هناك التزام ثابت من جانب المجتمع الدولي بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية من أجل تحقيق أهداف هذه المبادرة.

المحيطات والبحار

٣٦ - تم إحراز تقدم منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في التفاوض بشأن اتفاقات وصكوك طوعية لتحسين حفظ وإدارة الموارد السمكية ولحماية البيئة البحرية. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم في حفظ وإدارة أرصدة سمكية محددة بغرض تأمين الاستخدام المستدام لهذه الموارد. وعلى الرغم من ذلك، استمر الانخفاض في كثير من الأرصدة السمكية، كما استمر ارتفاع مستويات المرتجع منها ومستوى التلوث البحري. وينبغي للحكومات أن تستفيد استفادة كاملة من فرص التحدي والإمكانات التي توفرها السنة الدولية للمحيطات في عام ١٩٩٨. وثمة حاجة إلى مواصلة تحسين عملية صنع القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ولتلبية الحاجة إلى تحسين عملية صنع القرار على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالبيئة البحرية، هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ الحكومات لمقرر لجنة التنمية المستدامة ٥/٤^(٢٣) الذي دعت فيه اللجنة، في جملة أمور، إلى قيام اللجنة بإجراء استعراضات حكومية دولية دورية لجميع جوانب البيئة البحرية والمسائل المتصلة بها، على النحو الوارد في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، وهي _____

(٢٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٥/٤، الفقرة ٤٥ (أ).

الاستعراضات التي وفرت لها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني العام. وثمة حاجة إلى قيام جميع البلدان باتخاذ إجراء متسق وإلى تحسين التعاون من أجل مساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات والصكوك ذات الصلة لكي يتسنى لها أن تشارك على نحو فعال في عمليات الاستخدام المستدام لمواردها السمكية وحفظها وإدارتها، على نحو ما نصت عليه الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية، وأن تحقق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفي هذا السياق، هناك حاجة ماسة إلى ما يلي:

(أ) أن تصدق جميع الحكومات على الاتفاقات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن أو تنضم إليها وأن تنفذ هذه الاتفاقات على نحو فعال، فضلا عن الصكوك الطوعية ذات الصلة؛

(ب) أن تنفذ جميع الحكومات قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، الذي اشتمل على تعزيز الصلات المؤسسية التي ستم إقامتها بين الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة والمشاركة في إنشاء وتنفيذ الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية. وبعد التقدم المحرز بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومع مراعاة المبدأ ١٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، هناك حاجة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية القائمة والمتعلقة بالتلوث البحري، بغية ضمان تحسين التخطيط والاستجابة وتحديد المسؤولية وآليات التعويض في حالات الطوارئ بوجه خاص؛

(ج) تحديد أولويات العمل بصورة أفضل لاتخاذ إجراء على الصعيد العالمي لتعزيز حفظ البيئة البحرية واستخدامها على نحو مستدام، فضلا عن إيجاد سبل أفضل لتكامل هذا العمل؛

(د) زيادة التعاون الدولي لدعم تعزيز الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، من أجل حماية المحيطات والبحار لاستخدامها على نحو مستدام؛

(هـ) أن تعمل الحكومات على منع أو إنهاء تجاوز الحدود في صيد الأسماك وكبح القدرة المفرطة على صيد الأسماك باعتماد تدابير إدارية وإنشاء آليات لضمان الإدارة والاستخدام المستدامين لموارد الأسماك وتقييد ببرامج عمل للحد من الممارسات المسرفة في صيد الأسماك والقضاء عليها، أينما تحدث، وخصوصا فيما يتعلق بحصائل الصيد التي يجري تصنيعها على نطاق واسع. وتركيز لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة على أهمية حفظ وإدارة الأرصد السمكية على نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق بالإفراط في الصيد، من أجل تحديد تدابير محددة ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني أو الإقليمي لمنع القدرة المفرطة على صيد الأسماك أو القضاء عليها، تركيز يلزم أن يتم أيضا في جميع المحافل الدولية الملائمة، ولا سيما لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

(و) أن تدرس الحكومات الآثار الإيجابية والسلبية للإعانات فيما يتعلق بحفظ وإدارة مصائد الأسماك من خلال المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الملائمة، واستنادا إلى هذه التحاليل، تنظر في اتخاذ الإجراء المناسب؛

(ز) أن تتخذ الحكومات إجراءات، بشكل فردي أو من خلال مشاركتها في المحافل العالمية والإقليمية المختصة، لتحسين نوعية وكمية البيانات العلمية كأساس لاتخاذ القرارات الفعالة المتصلة بحماية البيئة البحرية وحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، ويتطلب الأمر في هذا الصدد تعاوناً دولياً أكبر لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تشغيل شبكات ومراكز تبادل البيانات من أجل تقاسم المعلومات المتعلقة بالمحيطات. ويتعين في هذا السياق، التركيز بشكل خاص على جمع المعلومات البيولوجية وغيرها من المعلومات والموارد المتصلة بمصائد الأسماك لفحصها وتحليلها ونشرها؛

الغابات

٣٧ - تشكل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها على نحو مستدام عنصراً حاسماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حماية البيئة ونظام دعم الحياة على كوكب الأرض. وتعتبر الغابات أحد المستودعات الرئيسية للتنوع البيولوجي؛ كما أنها بمثابة بالوعات ومستودعات للكربون؛ وهي مصدر كبير للطاقة المتجددة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وتعتبر الغابات جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة، كما تنطوي على أهمية رئيسية لكثير من الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى المعتمدة على الغابات التي تمارس الأنماط المعيشية التقليدية، ولملك الغابات، والمجتمعات المحلية التي يحوز كثير منها معارف تقليدية مهمة متصلة بالغابات.

٣٨ - ومنذ اعتماد مبادئ الغابات في مؤتمر ريو، تم إحراز تقدم ملموس في الإدارة المستدامة للغابات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية وفي تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالغابات. وتعتبر مقترحات العمل الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن دورته الرابعة^(٢٤)، التي أيدتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة^(٢٥)، تقدماً كبيراً ونموذجاً على توافق الآراء بشأن نطاق واسع من المسائل المتعلقة بالغابات.

٣٩ - ولمواصلة الزخم الذي ولدته عملية الفريق الحكومي الدولي ولتيسير وتشجيع إجراء حوار حكومي دولي شامل ومتكامل ومتوازن يتعلق بالسياسات بشأن جميع أنواع الغابات في المستقبل، وهي عملية لا تزال مفتوحة وشفافة وتقوم على المشاركة، ينبغي صدور التزام سياسي طويل الأجل بالإدارة المستدامة للغابات على نطاق العالم. وفي ضوء هذه الخلفية، تبرز الحاجة الملحة إلى ما يلي:

(أ) أن تنفذ البلدان والمنظمات والمؤسسات الدولية مقترحات العمل التي وافق عليها الفريق الحكومي الدولي، بطريقة سريعة وفعالة، وبالتعاون ومن خلال الشراكة الفعالة مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها الجماعات الرئيسية، وبخاصة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛

(٢٤) E/CN.17/1997/12.

(٢٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٩ (E/1997/29).

(ب) أن تضع البلدان برامج وطنية للغابات وفقا للظروف والأهداف والأولويات الوطنية لكل منها؛

(ج) تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ المقترحات العملية للفريق الحكومي الدولي الرامية إلى تحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة، بما في ذلك توفير الموارد المالية، وبناء القدرات، والبحوث ونقل التكنولوجيا؛

(د) زيادة توضيح جميع المسائل الناشئة عن عناصر برنامج عملية الفريق الحكومي الدولي؛

(هـ) أن تواصل المؤسسات والمنظمات الدولية عملها وأن تضطلع بالمزيد من أنشطة التنسيق وأن تستكشف وسائل للتعاون في فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، مع التركيز على تنفيذ المقترحات العملية للفريق الحكومي الدولي، وفقا لكل من ولاياتها ومزاياها النسبية؛

(و) أن توفر البلدان التوجيه المستمر لمجالس إدارة المؤسسات والآليات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق باتخاذ تدابير تتسم بالكفاءة والفعالية، فضلا عن تنسيق أعمالها المتصلة بالغابات على جميع المستويات، فيما يتعلق بإدماج مقترحات العمل للفريق الحكومي الدولي في برامج عملها وفي إطار الاتفاقات والترتيبات القائمة.

٤٠ - وللمساعدة في تحقيق ذلك، تقرر أن تجري مواصلة الحوار الحكومي الدولي في مجال السياسة العامة المتعلقة بالغابات من خلال إنشاء منتدى مخصص حكومي دولي مفتوح باب العضوية معني بالغابات تحت رعاية لجنة التنمية المستدامة، يعمل بأسلوب يتسم بالانفتاح والشفافية والمشاركة، وتوكل إليه ولاية مركزة محدودة زمنيا، ويكلف بمهام، من جملتها، ما يلي:

(أ) تعزيز وتسهيل تنفيذ مقترحات العمل التي يقدمها الفريق الحكومي الدولي؛

(ب) استعراض ورصد وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة؛

(ج) النظر في المسائل التي تركت معلقة من جانب عناصر برنامج الفريق الحكومي الدولي، وبخاصة مسائل التجارة والبيئة فيما يتصل بمنتجات وخدمات الغابات، ونقل التكنولوجيا والحاجة إلى الموارد المالية.

ويتعين على المنتدى أيضا أن يحدد العناصر الممكنة لتحقيق توافق في الآراء بشأن ترتيبات وآليات دولية، مثل صك يكون ملزما قانونا، وأن يعمل من أجل التوصل إلى ذلك التوافق. وسوف يقدم المنتدى تقريرا عن عمله إلى لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٩. وعلى أساس ذلك التقرير، وتبعا للقرار الذي تتخذه اللجنة

في دورتها الثامنة، سيعكف المنتدى على اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل إنشاء عملية تفاوض حكومية دولية بشأن ترتيبات وآليات جديدة أو صك ملزم قانوناً بخصوص جميع أنواع الغابات.

٤١ - وينبغي أن ينعقد هذا المنتدى في أقرب وقت ممكن لكي يحدد صلاحياته بمزيد من التفصيل، ويبت في المسائل التنظيمية. وينبغي أن تقدم له الخدمات أمانة صغيرة الحجم داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، تتلقى الدعم في شكل تبرعات من خارج الميزانية تقدمها الحكومات والمنظمات الدولية.

الطاقة

٤٢ - الطاقة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. بيد أن من المسائل الحاسمة وضع أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وستظل أنواع الوقود الأحفوري (الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي) تهيمن على حالة الإمداد بالطاقة خلال سنوات عديدة مقبلة في معظم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. لذلك يلزم الحد من التأثير البيئي المترتب على التنمية المتواصلة لهذه المصادر، والتخفيف من حدة المخاطر الصحية المحلية والتلوث البيئي من خلال تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في مجال توفير التمويل الميسر الشروط لأغراض تطوير القدرات ونقل التكنولوجيا الملائمة ومن خلال اتخاذ إجراءات وطنية مناسبة.

٤٣ - يلزم تحقيق زيادات كبيرة في خدمات الطاقة في البلدان النامية لتحسين مستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان. وسوف يترتب على الزيادة في مستوى خدمات الطاقة تأثير مفيد على القضاء على الفقر عن طريق زيادة فرص العمالة وتحسين النقل والصحة والتعليم. ويواجه العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، حاجة ماسة لتوفير خدمات الطاقة الحديثة الكافية، ولا سيما لبلادين السكان في المناطق الريفية. ويستلزم ذلك موارد مالية وبشرية وتقنية كبيرة ومزيجاً واسع النطاق من مصادر الطاقة.

٤٤ - وينبغي أن تعكس الأهداف المتوخاة في هذا الجزء الحاجة إلى الإنصاف، والإمدادات الكافية بالطاقة وزيادة استهلاك الطاقة في البلدان النامية، وينبغي أن تراعى في هذه الأهداف حالة البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل المتولد من إنتاج أنواع الوقود الأحفوري، وتجهيزها وتصديرها، وأو استهلاكها، والتي تواجه صعوبات كبيرة في التحول إلى مصادر الطاقة البديلة، وحالة البلدان المعرضة كثيراً للآثار السلبية لتغير المناخ.

٤٥ - ويجري إحراز تقدم في مجال الاستخدام المستدام للطاقة، كما أن باستطاعة جميع الأطراف أن تستفيد من التقدم الذي يحرز في البلدان الأخرى. ومن الضروري أيضاً ضمان التعاون الدولي لتعزيز حفظ الطاقة وتحسين كفاءتها، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة وإجراء البحوث، وتطوير ونشر التكنولوجيا الابتكارية ذات الصلة بالطاقة.

٤٦ - لذلك فإن من الضروري القيام بما يلي:

(أ) التحرك نحو الأنماط المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. وللتقدم بهذا العمل على الصعيد الحكومي الدولي، ستقوم لجنة التنمية المستدامة، في دورتها التاسعة، بمناقشة قضايا الطاقة. وإذ يلاحظ ما للطاقة من دور حيوي في استمرار النمو الاقتصادي المطرد، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، سواء كانت مستوردة أو موردة للطاقة، وتسليماً بحالات التعقيد والترابط المتأصلة في معالجة قضايا البيئة ضمن سياق التنمية المستدامة، ينبغي البدء في التحضير لهذه الدورة في الدورة السابعة والاستعانة بفريق خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية يعنى بالطاقة والتنمية المستدامة ويعقد بالتزامن مع الاجتماعات التي تعقدها اللجنة بين الدورتين الثامنة والتاسعة. وتمشيا مع أهداف جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن تسهم الدورة التاسعة للجنة في تحقيق مستقبل مستدام للطاقة للجميع؛

(ب) وضع تدابير عملية لتعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها المحلية الرامية إلى توفير خدمات حديثة ملائمة في مجال الطاقة، خاصة توفير الكهرباء، لجميع شرائح سكانها، ولا سيما في المناطق الريفية، بطريقة سليمة بيئياً؛

(ج) تقوم البلدان، آخذة في اعتبارها الاحتياجات والأولويات الخاصة للبلدان النامية، بتشجيع السياسات والخطط التي تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة الأقل تلويثاً مثل الغاز الطبيعي؛

(د) تطوير التزامات، تشمل حسب الاقتضاء، التزامات محددة زمنياً تتعلق بنقل التكنولوجيا الملائمة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال من أجل تمكينها من زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وأنواع الوقود الأحفوري الأكثر نظافة وتحسين الكفاءة في مجال إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها. ويلزم أن تتوسع البلدان بانتظام في استخدام مصادر الطاقة المتجددة وفقاً لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والجغرافية والمناخية الخاصة وتكنولوجيات الوقود الأكثر نظافة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري، وتحسين الكفاءة في مجال إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها وفي سائر عمليات الإنتاج الصناعي الكثيفة الاستخدام للطاقة؛

(هـ) تشجيع الجهود في مجال البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة واستخدامها على الصعيدين الدولي والوطني؛

(و) وفي سياق أنواع الوقود الأحفوري، تشجيع المزيد من البحث والتطوير وتطبيق التكنولوجيا التي تكون أكثر نظافة وفعالية، ونقل تلك التكنولوجيا، من خلال الدعم الدولي الفعال؛

(ز) تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على النظر في السبل المناسبة لاستيعاب التكاليف البيئية بالتدريج بحيث يتسنى تحقيق استخدام الطاقة على نحو أكثر استدامة مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مراعاة تامة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون للتخفيف إلى أدنى حد من الآثار الماثلة الممكن أن تتعرض لها عملية التنمية في البلدان

النامية نتيجة لتنفيذ تلك السياسات والتدابير. وثمة حاجة أيضا إلى التشجيع على خفض الإعانات التي تقدم لأغراض إنتاج الطاقة واستهلاكها وتعوق التنمية المستدامة وعلى إزالتها تدريجيا. وينبغي أن تراعى في تلك السياسات احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وظروفها الخاصة مراعاة تامة، على النحو المتجسد في المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة لتلك البلدان بموجب اتفاق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المتعلقة بالإعانات والتدابير المضادة؛

(ح) تشجيع تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية الطاقة وذلك بتوجيه من الجمعية العامة ومع مراعاة الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

النقل

٤٧ - لقطاع النقل وسهولة الانتقال عموما دور أساسي وإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما لا شك فيه أن الاحتياجات المتعلقة بالنقل ستزداد. وينتظر أن يصبح النقل على مدى الأعوام العشرين المقبلة القوة الدافعة الرئيسية لزيادة الطلب العالمي على الطاقة. وقطاع النقل هو أكبر مستخدم نهائي للطاقة في البلدان المتقدمة النمو وأسرع القطاعات نموا في معظم البلدان النامية. والأنماط الراهنة للنقل بما يسودها من أنماط في استخدام الطاقة ليست مستدامة وقد تؤدي، إذا استمرت الاتجاهات السائدة حاليا على ما هي عليه، إلى تفاقم المشاكل البيئية التي يواجهها العالم والآثار الصحية المشار إليها في الفقرة ٣١ أعلاه. فثمة حاجة إلى ما يلي:

(أ) التشجيع على وضع سياسات متكاملة للنقل تأخذ في الاعتبار النهج البديلة لتلبية احتياجات النقل التجاري والخاص، ولتحسين أداء قطاع النقل على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وبخاصة ضرورة لتشجيع التعاون الدولي في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا في قطاع النقل وتنفيذ برامج تدريب ملائمة وفقا للبرامج والأولويات الوطنية؛

(ب) تكامل التخطيط في مجالات استخدام الأراضي والنقل الحضري والمحيط بالحضر والنقل الريفي مع مراعاة الحاجة إلى حماية النظم الإيكولوجية؛

(ج) اتخاذ تدابير والتشجيع على اتخاذها، حسب الاقتضاء، من أجل تخفيف الأثر السلبي للنقل على البيئة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة في قطاع النقل؛

(د) استخدام تشكيلة كبيرة من أدوات السياسة من أجل تحسين كفاءة الطاقة وتحسين معايير الكفاءة في قطاع النقل والقطاعات المتصلة به؛

(هـ) مواصلة إجراء الدراسات في المحافل المناسبة، ومنها منظمة الطيران المدني الدولية، بشأن استخدام الأدوات الاقتصادية لتخفيف الآثار الضارة للطيران على البيئة في سياق التنمية المستدامة؛

(و) الإسراع في الاستغناء تدريجيا عن استعمال البنزين الذي يحتوي على رصاص في أقرب وقت ممكن، من أجل بلوغ الأهداف المتمثلة في الحد من الآثار الجسيمة على الصحة الناجمة عن تعرض البشر للرصاص. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستمر تقديم المساعدة التكنولوجية والاقتصادية إلى البلدان النامية لتمكينها من إنجاز هذا التحول؛

(ز) تشجيع وضع مبادئ توجيهية طوعية للنقل المؤاتي للبيئة، وعلى اتخاذ إجراءات لتقليل ما يصدر عن المركبات من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وأول أكسيد الكربون، وأكسيدات النيتروجين والمواد الجسيمية والمركبات العضوية المتطايرة، في أقرب وقت ممكن؛

(ح) إقامة شراكات على الصعيد الوطني، تشمل الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز الهياكل الأساسية للنقل ووضع مخططات مبتكرة للنقل العام.

الغلاف الجوي

٤٨ - إن ضمان ألا يلحق بالمناخ العالمي والغلاف الجوي مزيد من التلف، الذي تترتب عليه عواقب لا رد لها بالنسبة إلى الأجيال المقبلة، يقتضي توافر الإرادة السياسية وتضافر الجهود من قبل المجتمع الدولي وفقا للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد اتخذت بموجب تلك الاتفاقية بعض الخطوات التمهيدية للتصدي لمشكلة تغير المناخ العالمية. ورغم اعتماد الاتفاقية، فإن انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتركيزها لا يزالان في ازدياد، حتى مع استمرار الأدلة العلمية التي يجمعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والهيئات الأخرى ذات الصلة في تبديد الشكوك ومع وجود أدلة متزايدة الوضوح على ما يترتب على تغير المناخ العالمي من خطورة كبرى. وحتى الآن، لم يحرز الكثير من البلدان المتقدمة النمو تقدما كافيا في بلوغ هدفها المتمثل في أن تعيد بحلول عام ٢٠٠٠، انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠. ومن المسلم به كعنصر حاسم من عناصر الولاية المعتمدة في برلين^(٢٦) أن الالتزامات بموجب الفقرة ٢ (أ) و (ب) من المادة ٤ من الاتفاقية غير كافية وأن الحاجة تدعو، بالتالي، إلى تعزيز هذه الالتزامات. ومن المهم للغاية أن يعتمد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في دورته الثالثة التي ستعقد في كيوتو باليابان، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بروتوكولا أو صكا قانونيا آخر يشمل جميع عناصر وتوصيات الولاية المعتمدة في برلين. كذلك فإن الإعلان الوزاري الصادر في جنيف^(٢٧)، الذي جرى التنويه به دون اعتماده بصورة رسمية مع أنه

(٢٦) FCCC/CP/1995/7/Add.1، الفرع الأول، المقرر 1/CP.1.

(٢٧) تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ عن دورته الثانية، جنيف، ٨ - ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ (FCCC/CP/1996/15/Add.1)، المرفق.

لقي تأييد أغلبية الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين الذين حضروا الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، دعا أيضا، في جملة أمور، إلى الإسراع بالمفاوضات بشأن نص بروتوكول ملزم قانونا أو صك قانوني آخر.

٤٩ - وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة الحالية، أكد المجتمع الدولي اعترافه بمشكلة تغير المناخ باعتبارها واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن المقبل. وأكد قادة كثير من البلدان خطورة هذه المشكلة في البيانات التي أدلوا بها أمام الجمعية، وحددوا الإجراءات المتاحة لهم للاستجابة لهذا التحدي سواء في بلدانهم أو على الصعيد الدولي.

٥٠ - والهدف النهائي الذي تتشاطره جميع البلدان هو تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستوى من شأنه أن يحول دون تدخل الإنسان بصورة خطيرة في النظام المناخي. ويتطلب هذا سياسات وتدابير تتسم بالكفاءة وفعالة من حيث التكلفة تكفي لحدوث انخفاض كبير في الانبعاثات. واستعرضت البلدان في هذه الدورة حالة الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقد اتفق الجميع على أن التوصل إلى نتيجة مرضية يعد أمرا حيويا.

٥١ - ولا يزال موقف كثير من البلدان بالنسبة لهذه المفاوضات يمر بمرحلة تطور، وقد اتفق على أنه لن يكون من المناسب أن يسعى إلى تحديد النتائج سلفا، ومع ذلك، جرت بعض المناقشات المفيدة بشأن المواقف التي تمر بمرحلة تطور.

٥٢ - وهناك بالفعل اتفاق واسع النطاق، وإن لم يكن شاملا، على ضرورة النظر في تحديد أهداف تكون مجدية وواقعية ومنصفة وملزمة قانونا للبلدان المذكورة في المرفق الأول للاتفاقية، وتسفر عن تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أطر زمنية محددة، من قبيل أعوام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى تحديد الأهداف، هناك أيضا اتفاق واسع النطاق على ضرورة النظر في طرق ووسائل تحقيقها، مع مراعاة الآثار الاقتصادية فضلا عن الآثار البيئية وغيرها من الآثار السلبية التي تترتب على تدابير الاستجابة التي من هذا القبيل في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية.

٥٣ - ويعد التعاون الدولي في تنفيذ الفصل ٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية، أمرا أساسيا أيضا لتعزيز التطبيق الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٥٤ - وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز شبكات الرصد النظامية لكي يمكن تحديد البداية والتوزيع المحتملين للتغير المناخي وتقييم الآثار التي يحتمل أن تترتب عليه، ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

٥٥ - وما برحت طبقة الأوزون تُستنفد على نحو خطير وهناك حاجة إلى تعزيز بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون^(٢٨). ويلزم التصديق على تعديلات كوبنهاغن التي أدخلت على البروتوكول. وإن ما تحقق مؤخرا من نجاح في اختتام مفاوضات تغذية الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال هو موضع ترحيب. وقد أتاح ذلك توفير أموال لتحقيق أمور منها البدء، في وقت أقرب، في الاستغناء تدريجيا عن استعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان النامية، بما في ذلك بروميد الميثيل. وينبغي أن تكون المبالغ التي سَيُغْذَى بها الصندوق مستقبلا كافية أيضا لكفالة تنفيذ بروتوكول مونتريال في حينه. ويلزم أيضا زيادة التركيز على برامج بناء القدرات في البلدان النامية في إطار الصناديق المتعددة الأطراف، فضلا عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٥٦ - وينبغي مكافحة ارتفاع مستويات التلوث الجوي العابر للحدود، بوسائل منها التعاون الإقليمي المناسب من أجل تقليل مستويات التلوث.

المواد الكيميائية السامة

٥٧ - إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أمر أساسي للتنمية المستدامة، وللمحافظة على الصحة البشرية وحماية البيئة. ويتحمل جميع المسؤولين عن المواد الكيميائية، في جميع مراحل دورة حياتها، مسؤولية تحقيق هذا الهدف. وقد تم إحراز تقدم كبير بشأن الإدارة السليمة للكيميائيات منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبصفة خاصة من خلال إنشاء المنتدى الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن مدونة الأخلاق بشأن التجارة الدولية بالمواد الكيميائية ومبادرات الصناعة الطوعية، مثل العناية المسؤولة، تكمل الأنظمة المحلية. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال عدد من المواد الكيميائية يشكل تهديدا كبيرا للنظم الإيكولوجية المحلية والإقليمية والعالمية وللصحة البشرية. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ازداد التفهم للأضرار الجسيمة التي يمكن أن تسببها بعض المواد الكيميائية السامة للصحة البشرية وللبيئة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ويتعين أن تظل الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية مسألة هامة فيما بعد عام ٢٠٠٠. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتعاون في تطوير ونقل تكنولوجيا البدائل السليمة وفي تطوير القدرة على إنتاج هذه البدائل. ويتعين تنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة^(٢٩) بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وفقا للجدول الزمني المتفق عليها للتفاوض بشأن الاتفاقيات المتصلة بالموافقة المسبقة عن علم والملوثات العضوية الثابتة. وجدير بالملاحظة أن المواد الكيميائية غير العضوية لها سلوك وأدوار مختلفة عن المواد الكيميائية العضوية.

(٢٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩، (ستصدر قريبا).

(٢٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق،

المقرر ١٣/١٩.

النفائيات الخطرة

٥٨ - أحرز تقدم كبير في تنفيذ اتفاقية بازل^(٣٠)، واتفاقية باماكو^(٣١)، واتفاقية لومي الرابعة^(٣٢) والاتفاقيات الإقليمية الأخرى، مع أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتشمل المبادرات الهامة التي اتخذت بهدف تعزيز الإدارة السليمة بيئيا للنفائيات الخطرة بموجب اتفاقية بازل (أ) الأنشطة المتخذة لمنع الاتجار غير المشروع بالنفائيات الخطرة؛ و (ب) إنشاء مراكز إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا المتعلقة بالتقليل من النفائيات الخطرة وإدارتها؛ و (ج) معالجة النفائيات الخطرة والتخلص منها في أقرب مكان ممكن من منشأها. وينبغي زيادة تطوير هذه المبادرات. ومن المهم والملح أيضا أن يكتمل العمل بموجب اتفاقية بازل لتحديد النفائيات الخطرة التي تخضع للاتفاقية، وأن يتم التفاوض على بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفائيات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وأن يتم إقرار هذا البروتوكول وتنفيذه. وينبغي تحديد الأراضي الملوثة بالنفائيات الخطرة واتخاذ الإجراءات لمعالجتها. ويلزم أيضا وجود حلول متكاملة للإدارة للتقليل من توليد النفائيات الحضرية والصناعية وتعزيز إعادة الدوران وإعادة الاستخدام.

النفائيات المشعة

٥٩ - يمكن أن تكون للنفائيات المشعة آثار جسيمة جدا على البيئة وعلى صحة الإنسان على مدى فترات طويلة من الزمن. ولذلك من الأساسي أن تدار هذه النفائيات المشعة بطريقة مأمونة ومسؤولة. ويجب أن يسترشد في عمليات تخزين ونقل النفائيات المشعة وتحريكها والتخلص منها عبر الحدود بجميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١. وتقع على الدول المنتجة للنفائيات المشعة مسؤولية كفالة تخزينها والتخلص منها بشكل مأمون. وينبغي، بشكل عام، أن يتم التخلص من النفائيات المشعة في إقليم الدولة التي تنتج فيها بالقدر الذي يتفق وسلامة إدارة تلك المواد. وتقع على عاتق كل بلد مسؤولية كفالة أن تدار النفائيات التي تقع ضمن ولايته بطريقة مناسبة وفقا للمبادئ المقبولة دوليا، مع مراعاة أية آثار قد تنشأ عنها عبر الحدود مراعاة كاملة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود لمنع تصدير النفائيات المشعة إلى البلدان التي لا توجد فيها مرافق مناسبة لمعالجة النفائيات وتخزينها. ويعترف المجتمع الدولي أيضا باحتمال أن تكون الترتيبات الإقليمية أو المرافق المشتركة

(٣٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١، (ستصدر قريبا).

(٣١) اتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد النفائيات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركة نقلها عبر الحدود داخل أفريقيا، المواد القانونية الدولية، المجلد ٣٠، الرقم ٣ (أيار/مايو ١٩٩١)، الصفحة ٧٧٥ (من النص الإنكليزي)، والمجلد ٣١، الرقم ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، الصفحة ١٦٤ (من النص الإنكليزي).

(٣٢) أنظر 120 The Courier African - Caribbean - Pacific - European Community, No. 120 (1990)

(March - April).

الاستخدام مناسبة للتخلص من تلك النفايات في بعض الحالات. وينبغي أن تجرى إدارة النفايات المشعة^(٣٣) بأسلوب يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك أحكام الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة والمعايير المقبولة دولياً. ومن المهم تكثيف تدابير السلامة فيما يتعلق بالنفايات المشعة. ويتعين على الدول، بالتعاون حسب الاقتضاء، مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ألا تشجع أو تسمح بتخزين النفايات المشعة العالية أو المتوسطة أو المنخفضة المستوى الإشعاعي أو التخلص منها بالقرب من البيئة البحرية، إلا إذا قررت الدول أن الأدلة العلمية المتفقة مع الأسس التوجيهية والمبادئ المطبقة والمقبولة دولياً، تظهر أن عملية التخزين أو التخلص هذه لا تشكل خطراً غير مقبول على الناس والبيئة البحرية، أو لا تتدخل في الاستخدامات المشروعة الأخرى للبحار. وفي معرض النظر في تلك الأدلة، ينبغي تطبيق مبدأ النهج التحوطي تطبيقاً ملائماً. وثمة حاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي مزيداً من الإجراءات للتصدي لضرورة زيادة الوعي بأهمية وجود إدارة مأمونة للنفايات المشعة، وكفالة منع وقوع أحداث وحوادث تشمل انطلاقاً جامعاً لهذه النفايات.

٦٠ - وقد كانت إحدى التوصيات الرئيسية في هذا المجال لجدول أعمال القرن ٢١ وللجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية هي دعم الجهود التي تبذلها حالياً الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة. وإن الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة التي يجري التفاوض بشأنها في الوقت الراهن تحت رعاية الوكالة هي على وشك الانجاز. وسوف توفر تقنياً شاملاً للقانون الدولي ودليلاً لأحسن الممارسات في هذا المجال. وسوف تستند بحق إلى جميع مبادئ الممارسة الأفضل لهذا الموضوع التي نشأت في المجتمع الدولي، بما في ذلك، المبدأ الذي ينص بصورة عامة على أنه ينبغي التخلص من النفايات المشعة على أراضي الدولة التي نشأت فيها طالما أن ذلك ينسجم مع الإدارة المأمونة لهذه المواد. وينبغي للحكومات أن تضع الصيغة النهائية لنص الاتفاقية، وهي مدعوة للتصديق عليها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن ليتسنى زيادة تحسين الممارسة وتعزيز السلامة في هذا المجال. وينبغي أن يسترشد في نقل الوقود النووي المشع والنفايات العالية المستوى الإشعاعي بواسطة البحر بالمبادئ التوجيهية لمدونة الوقود النووي المشع التي يتعين أن ينظر في تطويرها لتكون صكاً إلزامياً. أما مسألة الآثار البيئية المحتملة العابرة للحدود والمرتبة على الأنشطة المتصلة بإدارة النفايات المشعة ومسألة التبليغ المسبق، والمعلومات ذات الصلة، والتشاور مع الدول التي قد تتأثر بهذه الآثار، فينبغي مواصلة تناولها داخل المنتديات المناسبة.

٦١ - وهناك حاجة إلى زيادة التعاون العالمي والإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيات المناسبة، من أجل تحسين إدارة النفايات المشعة. وهناك حاجة إلى تقديم الدعم لتنظيف

(٣٣) حيثما يرد مصطلح "إدارة" في الفرع المتعلق بالنفايات المشعة، يعرف بأنه عبارة عن مناولتها ومعالجتها وتخزينها ونقلها، بما في ذلك انتقالها عبر الحدود، والتخلص منها نهائياً.

المواقع الملوثة بسبب جميع أنواع الأنشطة النووية، وإلى إجراء دراسات صحية في المناطق المحيطة بهذه المواقع، حسب الاقتضاء، من أجل تحديد الأماكن التي قد تحتاج إلى علاج صحي والتي يجب تقديمه إليها. وينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية مع التسليم، على وجه الخصوص، بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من وضع أو تحسين الإجراءات اللازمة لإدارة النفايات المشعة والتخلص منها على نحو مأمون، وهي النفايات الناشئة عن استخدام النويدات المشعة في الطب والبحوث والصناعة.

الأرض والزراعة المستدامة

٦٢ - يهدد تدهور الأراضي وفقدان التربة معيشة الملايين من الناس والأمن الغذائي في المستقبل، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لموارد المياه وحفظ التنوع البيولوجي. وثمة حاجة ملحة إلى تحديد سبل مكافحة أو عكس مسار تسارع تدهور التربة على نطاق عالمي، باستخدام نهج نظام إيكولوجي، مع مراعاة احتياجات السكان الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية الجبلية وإدراك المهام المتعددة للزراعة. إن أكبر تحد يواجه الإنسانية هو حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة، إذ عليها يعتمد إنتاج الغذاء والألياف، بينما يتم توفير الطعام والمسكن لسكان لا يزال عددهم آخذاً في الازدياد. ولقد أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى نهج متكامل لحماية موارد الأرض والتربة وإدارتها المستدامة، كما ذكر في المقرر ثالثاً/١١ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي^(٣٤)، بما في ذلك تحديد تدهور الأرض، يشمل جميع أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي فضلاً عن الصعيد الوطني، بما في ذلك المزارعون، وصغار منتجي الغذاء والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات النسائية، التي لها دور حيوي في المجتمعات الريفية. ويجب أن يشمل ذلك اتخاذ إجراءات لكفالة توافر حيازة الأراضي والوصول إليها، والقروض والتدريب فضلاً عن إزالة العقبات التي تقيد حرية المزارعين، وخاصة صغار المزارعين والفلاحين، في الاستثمار في أراضيهم ومزارعهم وتحسينها.

٦٣ - ولا يزال من الضروري مواصلة الجهود للقضاء على الفقر بوسائل منها بناء القدرات لتعزيز نظم الأغذية المحلية، وتحسين الأمن الغذائي وتوفير التغذية الكافية لما يربو على ٨٠٠ مليون من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم، والموجودين بصورة رئيسية في البلدان النامية. ويتعين على الحكومات أن تضع سياسات تستهدف تعزيز الزراعة المستدامة فضلاً عن الإنتاجية والربحية. ويلزم وضع سياسات ريفية شاملة لتحسين سبل الحصول على الأراضي، ومكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتقليل الهجرة الريفية. ووفقاً للالتزامات المتفق عليها في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(٣٥)، ينبغي أن يعطى الأمن الغذائي

(٣٤) تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بوينس آيرس، الأرجنتين، ٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (UNEP/CBD/COP/3/38)، المرفق الثاني.

(٣٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، روما، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الجزء الأول (WFS 96/REP) (روما، ١٩٩٧)، التذييل.

المستدام لفقراء المناطق الحضرية والريفية على السواء الأولوية في السياسات، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي تقديم المساعدة للبلدان النامية تحقيقاً لذلك. ولتحقيق تلك الأهداف، ينبغي أن تعطي الحكومات أولوية عليا لتنفيذ التزامات إعلان وخطة عمل روما، وخاصة الدعوة إلى تحديد هدف أدنى وهو تقليل عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وتشجّع الحكومات والمنظمات الدولية على تنفيذ خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الجينية النباتية واستخدامها المستدام لأغراض الأغذية والزراعة على نحو ما اعتمدته المؤتمر التقني الدولي المعني بالموارد الجينية النباتية، المعقود في ليبزغ، ألمانيا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويتعين في الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة، في عام ١٩٩٨، النظر في قضايا الزراعة المستدامة واستخدام الأرض بالنسبة إلى المياه العذبة. والتحدي الذي تواجهه البحوث الزراعية هو زيادة المحاصيل في جميع الأراضي الزراعية مع حماية قاعدة الموارد الطبيعية وحفظها. ويجب على المجتمع الدولي والحكومات أن تواصل أو أن تزيد استثماراتها في البحوث الزراعية لأن تطوير أنماط جديدة من البحوث ثم استخدام نتائجها في الأرض بطريقة مستدامة قد يستغرق سنوات أو عقوداً. وسوف تحتاج البلدان النامية، ولا سيما البلدان الكثيفة السكان، إلى التعاون الدولي للحصول على نتائج تلك البحوث وعلى التكنولوجيا التي تهدف إلى تحسين الانتاجية الزراعية في مساحات محدودة. وبصفة أعم، تستمر الحاجة إلى التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في جوانب أخرى كثيرة من الاحتياجات الأساسية للزراعة. وثمة حاجة إلى تقديم الدعم لمواصلة عملية الإصلاح وفقاً لاتفاقات جولة أوروغواي، ولا سيما المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة، والتنفيذ التام لقرار منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

التصحر والجفاف

٦٤ - تُحث الحكومات على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا (بتوقيعها و/أو التصديق عليها و/أو قبولها و/أو إقرارها و/أو الانضمام إليها) وتنفيذها في أقرب وقت ممكن، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وعلى تقديم الدعم إلى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي ستعقد في روما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والمشاركة فيها مشاركة نشطة.

٦٥ - ويحث المجتمع الدولي على الاعتراف بالأهمية البالغة والضرورة القصوى للتعاون الدولي والشراكة الدولية في مكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف. وبغية زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية الموجودة، ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يقوم بالتالي بتقديم الدعم، إلى الآلية العالمية التي ستكون لها القدرة على تشجيع الإجراءات المفوضية إلى تعبئة موارد كبيرة والقدرة على نقلها من أجل دفع عملية تنفيذ الاتفاقية ومرفقاتها الإقليمية، والإسهام في القضاء على الفقر الذي يعتبر إحدى النتائج الرئيسية للتصحر والجفاف في غالبية البلدان المتأثرة. وثمة رأي آخر مفاده أن على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، توفير موارد جديدة وإضافية تحقيقاً لهذه الغايات ذاتها. وينبغي أن يتم دون تأخير، وبشروط متفق عليها بصورة متبادلة، الاضطلاع بنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً والصالحة اقتصادياً

والمقبولة اجتماعيا الى البلدان النامية فيما يتصل بمكافحة التصحر و/أو الحد من آثار الجفاف، بغية الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة.

التنوع البيولوجي

٦٦ - تظل هناك حاجة ملحة الى حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له، والتقاسم العادل والمنصف للفوائد المتأتية عن استخدام الموارد الجينية. إن الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي تنشأ بصورة رئيسية عن تدمير الموئل والجني المفرط، والتلوث، والإدخال غير المناسب للنباتات والحيوانات الأجنبية. وهناك حاجة ملحة لأن تقوم الحكومات والمجتمع الدولي، بدعم من المؤسسات الدولية ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، بما يلي:

(أ) اتخاذ اجراء حاسم لحفظ الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية وصونها بغية تعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي؛

(ب) التصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي وتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا جنبا الى جنب مع مقررات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك التوصيات بشأن التنوع البيولوجي الزراعي، والولاية المعتمدة في جاكارتا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي، والمتابعة الحثيثة للمهام الأخرى التي حددها مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة في برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي الأرضي^(٣٦) في إطار نهج الأنظمة الإيكولوجية المعتمد في الاتفاقية؛

(ج) اتخاذ إجراءات ملموسة للتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف بشأن أمور منها الوصول الى الموارد الجينية وتناول التكنولوجيا البيولوجية وفوائدها؛

(د) إيلاء مزيد من الاهتمام للحصول على موارد مالية جديدة اضافية لتنفيذ الاتفاقية؛

(هـ) تيسير نقل التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية، إلى البلدان النامية، بما يتفق مع أحكام الاتفاقية؛

(و) احترام معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أنماط المعيشة التقليدية والمحافظة عليها وصونها، وتشجيع التقاسم المنصف للفوائد المتأتية عن المعارف

(٣٦) تقرير الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بوينس أيرس، الأرجنتين، ٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (UNEP/CBD/COP/3/38)، المرفق الثاني، المقرر ثالثا/١٢.

التقليدية كي يتسنى حماية تلك المجتمعات ومكافأتها بما يتفق مع حكم اتفاقية التنوع البيولوجي، ووفقاً لمقررات مؤتمر الأطراف؛

(ز) العمل بسرعة على إنجاز بروتوكول السلامة البيولوجية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، على أن يكون مضموماً جواز استخدام المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالسلامة في مجال التكنولوجيا البيولوجية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اعتبار أنها آلية مؤقتة خلال عملية وضعه، والعمل على إكماله بعد إبرامه، بما في ذلك وضع التوصيات المتعلقة ببناء القدرات المتصلة بالسلامة البيولوجية؛

(ح) التشديد على أهمية قيام الأطراف في الاتفاقية بإنشاء آلية تنسيق مركزية بما يتفق مع أحكام الاتفاقية؛

(ط) الاعتراف بدور المرأة في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛

(ي) تقديم الدعم الضروري لدمج حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في الخطط الإنمائية الوطنية؛

(ك) تعزيز التعاون الدولي لتطوير بناء القدرة الوطنية وتعزيزها، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات؛

(ل) توفير تدابير حافزة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والنظر في الوسائل اللازمة لتعزيز قدرات البلدان النامية على التنافس على الموارد البيولوجية في السوق الناشئة، وفي الوقت ذاته تحسين عمل تلك السوق.

السياحة المستدامة

٦٧ - تعتبر السياحة الآن إحدى أكبر الصناعات في العالم، وأسرع القطاعات الاقتصادية نمواً. والنمو المتوقع في قطاع السياحة والاعتماد المتزايد لكثير من البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على هذا القطاع بوصفه من أكبر القطاعات التي تتوافر فيها الأعمال التي تسهم في الاقتصادات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية يبرز الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للعلاقة بين الحفاظ على البيئة وحمايتها، من ناحية، والسياحة المستدامة، من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع المفهوم التقليدي للسياحة ليشمل المفهوم الثقافي والسياحة الإيكولوجية، جديرة بأن تولى اعتباراً خاصاً، وذلك فضلاً عن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

٦٨ - وهناك حاجة الى إيلاء مزيد من النظر لأهمية السياحة في سياق جدول أعمال القرن ٢١. والسياحة، شأنها شأن سائر القطاعات، تستخدم الموارد، وتولد النفايات، وتنجم عنها تكاليف وفوائد بيئية وثقافية واجتماعية. وبغية تحقيق أنماط مستدامة من الاستهلاك والانتاج في قطاع السياحة، فمن الضروري تعزيز تطوير السياسة الوطنية وتعزيز القدرة في مجالات التخطيط المادي، وتقييم الآثار، واستخدام الأدوات الاقتصادية والتنظيمية، وفي مجالات المعلومات والتعليم والتسويق. وثمة شاغل خاص هو تدهور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهشة مثل الشعب المرجانية، والجبال، والمناطق الساحلية، والأراضي الرطبة.

٦٩ - ينبغي أن يتم وضع السياسات وتنفيذها بالتعاون مع جميع الأطراف المهمة، وخاصة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والأصلية. كما ينبغي للجنة أن تضع برنامج عمل دوليا موحدا نحو العمل بشأن السياحة المستدامة، يتم تحديده بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

٧٠ - والتنمية المستدامة للسياحة ذات أهمية لجميع الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة الى تعاون دولي لتيسير تنمية السياحة في البلدان النامية، بما في ذلك تنمية وتسويق السياحة الإيكولوجية، مع مراعاة أهمية سياسات الحفظ اللازمة لتأمين الفوائد على المدى الطويل من تنمية هذا القطاع، وعلى الأخص في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

٧١ - يؤكد المجتمع الدولي مجددا التزامه بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد قامت لجنة التنمية المستدامة بإجراء استعراض منتصف المدة لمجالات برنامجية مختارة في برنامج العمل أثناء دورتها الرابعة لعام ١٩٩٦. وستضطلع اللجنة في دورتها السادسة، التي ستعقد في عام ١٩٩٨، باستعراض لجميع الفصول والقضايا المتبقية من برنامج العمل. ومن المقرر أن يُجرى في عام ١٩٩٩ استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل يكون منسجما مع استعراض المؤتمرات العالمية الأخرى للأمم المتحدة. واتخذت اللجنة، في دورتها الخامسة، قرارا بشأن طرائق إجراء استعراض كامل وشامل لبرنامج العمل أوصت فيه بأن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية تستغرق يومين قبل انعقاد دورتها الرابعة والخمسين مباشرة لغرض إجراء تقييم متعمق لتنفيذ برنامج العمل^(٣٧). وسيكون التنفيذ الكامل للمقرر إسهاما مهما في تحقيق أهداف المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٣٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٩ (E/1997/29)، الفصل

الأول، القرار ١/٥، الفقرة ٦.

٧٢ - وتُبذل جهود كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج العمل. ومن الضروري استكمال هذه الجهود بدعم مالي فعال من المجتمع الدولي. وتُعد المساعدة الخارجية لبناء الهياكل الأساسية اللازمة وبناء القدرة الوطنية، بما في ذلك القدرة البشرية والمؤسسية، وتيسير الحصول على معلومات عن ممارسات التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً طبقاً للفقرة ٣٤-١٤ (ب) من جدول أعمال القرن ٢١، أمورا هامة جدا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ليتسنى لها تحقيق أهداف برنامج العمل بصورة فعالة. ومن أجل المساعدة في بناء القدرات الوطنية، ينبغي تنفيذ شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في أقرب وقت ممكن، مع تقديم دعم إلى المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة.

الكوارث الطبيعية

٧٣ - تُسفر الكوارث الطبيعية عن نتائج لا تتناسب مع قدرات البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات النظم الإيكولوجية الهشة للغاية. وينبغي لبرامج التنمية المستدامة إعطاء أولوية أكبر لتنفيذ الالتزامات المعلنة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في يوكوهاما، اليابان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤^(٣٨). وثمة حاجة بصفة خاصة إلى بناء القدرات للتخطيط للكوارث ولإدارتها ولتشجيع وتيسير نقل تكنولوجيات الإنذار المبكر إلى البلدان المعرضة للكوارث، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٧٤ - وبالنظر إلى ضرورة القيام بمزيد من الأعمال في مختلف أنحاء العالم، فإن هناك حاجة خاصة إلى تقديم مزيد من المساعدات إلى البلدان النامية من أجل:

(أ) تعزيز الآليات والسياسات المصممة لتخفيف حدة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية، وتحسين التأهب لها وإدماج اعتبارات الكوارث الطبيعية في التخطيط الإنمائي، بما في ذلك عن طريق الوصول إلى الموارد لتخفيف حدة الكوارث والتأهب والاستجابة لها والإبلاغ منها؛

(ب) تحسين الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة والتدريب على تقييم الأخطار والمجازفات وإقامة شبكات الإنذار المبكر، وعلى الوقاية من الكوارث البيئية، على نحو ينسجم مع الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛

(ج) تقديم وتيسير الدعم التقني والعلمي والمالي من أجل التأهب للكوارث والاستجابة لها في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

(٣٨) انظر A/CONF.172/9 و Add.1.

الكوارث التكنولوجية الكبرى والكوارث الأخرى التي لها تأثير ضار على البيئة

٧٥ - تُشكل الكوارث التكنولوجية الكبرى والكوارث الأخرى التي لها تأثير ضار على البيئة عقبة كبيرة في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان كثيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف تعاونه في مجال اتقاء هذه الكوارث وتخفيف حدتها، والإغاثة من الكوارث والإصلاح بعد وقوع الكوارث، وذلك من أجل تعزيز قدرات البلدان المتضررة على التصدي لهذه الحالات.

جيم - وسائل التنفيذ

الموارد والآليات المالية

٧٦ - تؤدي الموارد والآليات المالية دورا رئيسيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبوجه عام، سيتولى القطاعان العام والخاص في بلد ما تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتعد المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، وسيلزم توفير موارد جديدة وإضافية كبيرة لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولهذا ينبغي الوفاء على وجه السرعة بجميع الالتزامات المالية لجدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما ما ورد منها في الفصل ٢٢، وبالأحكام المتعلقة بتوفير موارد جديدة وإضافية تكون كافية وقابلة للتنبؤ بها على السواء. ومن الضروري بذل جهود جديدة لكفالة إسهام جميع مصادر التمويل في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٧٧ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، وهي أساسية من أجل قيامها بالتنفيذ الفوري والفعال لجدول أعمال القرن ٢١. ولا يمكن الاستعاضة عن المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام بتدفقات رأس المال الخاص. ولهذا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بما أخذته على نفسها من التزامات ببلوغ هدف الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، يشكل الهبوط الحالي في اتجاه نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة الناتج القومي الإجمالي مصدرا للقلق. وينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لعكس هذا الاتجاه، مع مراعاة ضرورة تحسين نوعية وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لجميع البلدان أن تعالج العوامل الأساسية التي أدت إلى هذا الهبوط وذلك من منطلق روح الشراكة العالمية. وينبغي وضع استراتيجيات لزيادة دعم المانحين لبرامج المعونات وإحياء الالتزامات التي أعلنها المانحون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وسبق لبعض البلدان أن حقق أو تجاوز هدف الـ ٠,٧ في المائة المتفق عليه. ولا تزال التدفقات المالية الرسمية إلى البلدان النامية، وخاصة إلى أقل البلدان نموا، تُشكل أحد العناصر الأساسية للشراكة التي يجسدها جدول أعمال القرن ٢١. وتؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا هاما، في جملة أمور، في بناء القدرات، وفي الهياكل الأساسية، وفي مجال مكافحة الفقر وحماية البيئة في البلدان النامية، كما تقوم بدور حاسم في أقل البلدان نموا. ويمكن أن تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا هاما مكملا وحفاظا في تعزيز النمو الاقتصادي وقد تؤدي، في بعض الحالات، دورا حفاظا في تشجيع الاستثمارات الخاصة، وحيثما يقتضي الأمر، تشجيع جميع جوانب ما تضطلع به البلدان من بناء للقدرات وتعزيزها.

٧٨ - ويُعد ما تقوم به المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من عمليات تمويل عن طريق آلياتها التساهلية أمراً جوهرياً أيضاً فيما تبذله البلدان النامية من جهود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً تاماً على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي لهذه المؤسسات مواصلة الاستجابة للاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان النامية. كما ينبغي للبلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها على وجه السرعة في إطار التغذية الحادية عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية.

٧٩ - ومن المهم للبلدان النامية التزام المانحين الكامل والمستمر بتمويل عمليات مرفق البيئة العالمي على نحو ملائم ومستدام وقابل للتنبؤ به كيما يتسنى مواصلة تحقيق المنافع البيئية العالمية. وتُحث البلدان المانحة على الاشتراك في توفير موارد جديدة وإضافية، بهدف تقاسم الأعباء بشكل منصف، عن طريق تغذية مرفق البيئة العالمي تغذية مرضية تتيح إمكانية تقديم منح وتمويل تساهلي يرميان إلى تحقيق منافع بيئية عالمية ويعززان بالتالي التنمية المستدامة. وينبغي النظر في زيادة استكشاف مرونة الولاية الحالية لمرفق البيئة العالمي في دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق منافع بيئية عالمية. وفيما يتعلق بدورة المشاريع، ينبغي بذل جهود إضافية لمواصلة تنظيم عملية صنع القرار من أجل المحافظة على إطار ديمقراطي فعال وكفوء، ومتسم بالشفافية أيضاً، وقائم على المشاركة. ولدى قيام مرفق البيئة العالمي بعمله ككيان تنفيذي للآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، ينبغي له مواصلة عمله على نحو يتمشى مع هاتين الاتفاقيتين ويشجع على تنفيذهما. وينبغي لوكالات المرفق المنفذة، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، أن تعزز، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع ولايات كل منها، تعاونها على جميع الأصعدة، بما فيها الصعيد الميداني.

٨٠ - وينبغي تعزيز كفاءة وفعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عن طريق جملة أمور منها زيادة تمويلها بدرجة كبيرة وبشكل يمكن التنبؤ به ومتواصل ومضمون، وبما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك من خلال التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة ١٩٩٠/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وهناك ضرورة لزيادة الموارد المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة، على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية.

٨١ - ورأس المال الخاص أداة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي في عدد متزايد من البلدان النامية. وينبغي تعبئة مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي الخاص بالنظر لأهميته المتزايدة. وبغية حفز مستويات أعلى من الاستثمار الخاص، ينبغي للحكومات أن تعمل على كفالة استقرار الاقتصاد الكلي، واتباع سياسة مفتوحة إزاء التجارة والاستثمار، وإقامة نظام قانوني ونظام مالي عاملين بشكل جيد. وينبغي إجراء مزيد من الدراسات، بما في ذلك دراسات عن تهيئة البيئة الملائمة، على الصعيدين الوطني والدولي، لتسهيل الاستثمار الأجنبي الخاص، ولا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية، وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة. وكيما يكفل دعم هذه الاستثمارات لأهداف التنمية المستدامة من المهم جداً أن توفر الحكومات الوطنية للبلدان المستثمرة والملتقية على السواء الأطر والحوافز التنظيمية الملائمة للاستثمار الخاص. ولهذا، ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل لوضع سياسات وتدابير ترمي إلى تشجيع التدفقات

الاستثمارية الطويلة الأجل إلى البلدان النامية للأنشطة التي تزيد من قدرتها الإنتاجية وإلى تخفيض تقلبات هذه التدفقات. ويشجع مانحو المساعدة الإنمائية الرسمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تقوية التزامهم بدعم الاستثمار في البلدان النامية على نحو يعزز مع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

٨٢ - وما زالت مشكلة الديون الخارجية تضعف جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبغية حل مشاكل الديون المتبقية على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ينبغي للبلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل جهودها الرامية للوصول إلى حلول فعالة ومنصفة وإنمائية المنحى ودائمة لمشاكل الديون، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون وإعادة جدولة الديون، وتخفيض الديون، وتحويل الديون، وعند الاقتضاء، إلغاء الديون، وكذلك تقديم منح وتدفقات بشروط ميسرة تساعد في استعادة الجدارة الائتمانية. وتمثل المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي قام بها البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والتي تحظى بدعم البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، تطوراً هاماً في تخفيف مشكلة الديون المتعددة الأطراف. ويتطلب تنفيذ المبادرة توافر موارد مالية إضافية من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف دون أن يؤثر ذلك على الدعم اللازم للأنشطة الإنمائية للبلدان النامية.

٨٣ - وهناك ضرورة لوجود فهم أوفى لأثر المديونية على سعي البلدان النامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي مدعويين إلى التعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في موالة النظر في علاقة الترابط بين المديونية والتنمية المستدامة للبلدان النامية.

٨٤ - وعلى الرغم من أن التعاون الدولي مهم جداً في مساعدة البلدان النامية في جهودها الإنمائية، فإن التمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيأتي بوجه عام من القطاعين العام والخاص للبلدان أنفسها. ويمكن أن تشمل السياسات المتعلقة بتعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك توفير الائتمانات، إجراء إصلاحات اقتصادية كلية سليمة، بما في ذلك إصلاحات السياسات المالية والنقدية، واستعراض الإعانات الحالية وإصلاحها، والتشجيع على الإدخار الشخصي وإمكانية الحصول على ائتمانات، ولا سيما الائتمانات الصغيرة جداً، وبخاصة للنساء. وينبغي أن يقرر كل بلد بنفسه سياساته بهذا الشأن، آخذاً في الاعتبار ما يتميز به من خصائص وما لديه من قدرات، ومستوى التنمية الذي بلغه، حسبما هي مبينة على وجه الخصوص في استراتيجيته الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة، حيثما وجدت.

٨٥ - وتدعو الحاجة إلى جعل أشكال الإعانات الحالية أكثر شفافية بغية زيادة الوعي بأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفعلي، وإصلاحها أو إلغاؤها إذا اقتضى الأمر. وينبغي تشجيع زيادة البحث على الصعيدين الوطني والدولي في هذا المجال من أجل مساعدة الحكومات في تحديد الإعانات التي تنجم عنها آثار مشوهة للسوق وضارة اجتماعياً وبيئياً، وفي النظر في إمكانية إلغاء هذه الإعانات تدريجياً. وينبغي أن تراعي تخفيضات الإعانات كاملة الظروف الخاصة بكل بلد على حدة والمستويات المختلفة لتنميته،

وأن تنظر فيما يحتمل أن ينشأ عنها من آثار تراجعية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ومن المستصوب كذلك استخدام التعاون والتنسيق الدوليين في التشجيع على تخفيض الإعانات حيثما تترتب عليها آثار هامة في القدرة التنافسية.

٨٦ - وبغية الحد من الحواجز التي تعترض توسيع نطاق استخدام الأدوات الاقتصادية، ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تجمع المعلومات المتعلقة باستخدام الأدوات الاقتصادية وأن تتقاسم تلك المعلومات، كما ينبغي لها الأخذ ببرامج رائدة تبين، في جملة أمور، أفضل طريقة للانتفاع بتلك الأدوات مع السعي في الوقت نفسه إلى تجنب الآثار السلبية على القدرة التنافسية ومعدلات التبادل التجاري لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وقطاعات المجتمع المهمشة والسريعة التأثر. وعند إدخال الأدوات الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي للحكومات أن تنظر في استخدام تلك الأدوات تدريجيا، وتنفيذ برامج لتثقيف الجمهور، وتوفير مساعدة تقنية موجهة، وذلك كاستراتيجيات للحد من الآثار التوزيعية. وتشير دراسات مختلفة وخبرات عملية شتى في عدد من البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى أن الاستخدام المناسب للأدوات الاقتصادية ذات الصلة قد يساعد على توليد إمكانيات إيجابية لتحويل سلوك المستهلكين والمنتجين صوب اتجاهات أكثر استدامة في تلك البلدان. بيد أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات واختبار التجارب العملية في مزيد من البلدان، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، ومقبولية هذه الأدوات الاقتصادية، ومشروعيتها وإنصافها وكفاءتها وفعاليتها.

٨٧ - وهناك عدد من الآليات المالية الابتكارية قيد المناقشة في الوقت الراهن في المحافل الدولية والوطنية ولكنها لم تتطور مظاهيما بعد بشكل كامل. ومن المقرر أن يقدم الأمين العام تقريرا عن آليات التمويل الابتكارية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧. وإزاء الاهتمام الواسع النطاق بتلك الآليات، تدعى المنظمات المناسبة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى النظر في إجراء دراسات تطلعية لاتخاذ إجراء منسق بشأن تلك الآليات، وتقاسمها مع لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يحل التمويل الابتكاري محل المساعدة الإنمائية الرسمية بل ينبغي له أن يكملها. وينبغي مواصلة استكشاف مبادرات جديدة للتنفيذ التعاوني للأهداف البيئية والإنمائية بموجب هياكل حافزة ذات نفع متبادل.

نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٨٨ - يعتبر توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية وإمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها من المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وهناك حاجة ملحة بالنسبة للبلدان النامية لتأمين الحصول بصورة أكبر على التكنولوجيات السليمة بيئيا إذا ما أريد لها أن تفي بالالتزامات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ويمكن أن تؤثر قدرة البلدان النامية على المشاركة في سرعة تقدم العلم والتكنولوجيا والاستفادة منها والإسهام فيها تأثيرا كبيرا في تنميتها. وهذا ما يدعو إلى التعجيل بالوفاء بجميع التزامات المؤتمر فيما يتعلق بالتدابير الملموسة اللازمة لنقل

التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير وتمويل الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المناظرة ونقلها، وبصفة خاصة إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو الذي يتفق عليه بصورة متبادلة، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي الاعتماد على الأشكال الراهنة من التعاون التي تشمل القطاعين العام والخاص في البلدان النامية والمتقدمة النمو وتوسيع نطاقها. ومن المهم في هذا السياق التعرف على الحواجز والقيود الموضوعية أمام نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا المملوكة للقطاعين العام والخاص، وذلك بغية تخفيف هذه القيود والقيام في الوقت نفسه بإيجاد حوافز خاصة، مالية وغير ذلك، من أجل نقل هذه التكنولوجيات. وينبغي القيام باستعراض منتظم للتقدم المحرز في الوفاء بجميع الأحكام الواردة في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١، كجزء من برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة.

٨٩ - ويعد نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية على التكيف مع التكنولوجيات واستيعابها ونشرها، فضلا عن توليد المعارف والابتكارات التقنية، جزءا من العملية ذاتها، ويجب أن تعطى هذه الأمور قدرا مساويا من الأهمية. وعلى الحكومات أن تقوم بدور مهم يتعلق، في جملة أمور، بتوفير مؤسسات البحث والتطوير وتقديم الحوافز لتشجيع تنمية القدرات المؤسسية والبشرية والمساهمة فيها.

٩٠ - ويقوم القطاع الخاص بتطوير وإمساك قدر كبير من أكثر التكنولوجيات السليمة بيئيا تقدما. وقد يساعد إيجاد بيئة مواتية من جانب كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، بما في ذلك التدابير الاقتصادية والمالية الداعمة، فضلا عن إيجاد شبكة عملية للأنظمة البيئية وآليات التحقق من الامتثال، على حفز استثمار القطاع الخاص في مجال التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية. وينبغي دراسة الوسائل الجديدة للوساطة المالية من أجل تمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا مثل "حدود الائتمان الخضراء". كما ينبغي أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية ببذل المزيد من الجهود لتيسير نقل التكنولوجيا المملوكة ملكية خاصة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بشروط تساهلية، على النحو الذي يتفق عليه بصورة متبادلة.

٩١ - وتحفظ الحكومات والمؤسسات العامة بنصيب من التكنولوجيا أو تمتلك هذا النصيب أو ينتج من البحوث والأنشطة الإنمائية الممولة من الأموال العامة. وتتيح السيطرة الحكومية على المعارف التكنولوجية التي تنتج في مؤسسات البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة وتأثيرها عليها إمكانية توليد التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة التي يمكن أن يتاح للبلدان النامية الحصول عليها، كما قد تكون وسيلة هامة للحكومات من أجل حفز نقل التكنولوجيا التي يملكها القطاع الخاص. ويتعين الترحيب بالمقترحات الخاصة بمتابعة دراسة الخيارات فيما يتعلق بتلك التكنولوجيات وأنشطة البحث والتطوير الممولة من الأموال العامة.

٩٢ - ويتعين على الحكومات إيجاد إطار قانوني يتعلق بالسياسة العامة بحيث يساعد على استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالتكنولوجيا وعلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وينبغي للحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية أن تواصل أداء دور رئيسي في إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وفيما بينها. وتعتبر هذه الشراكات ضرورية لربط مزايا إمكانية حصول القطاع الخاص على التمويل والتكنولوجيا والكفاءة الإدارية والخبرات المتصلة بتنظيم المشاريع والدراية الفنية الهندسية، مع قدرة الحكومات على تهيئة بيئة للسياسة العامة تساعد على استثمارات القطاع الخاص المتصلة بالتكنولوجيا وبلوغ أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٩٣ - ويمكن أن يساهم إنشاء مراكز لنقل التكنولوجيا على مختلف الأصعدة، بما في ذلك الصعيد الإقليمي، مساهمة كبيرة في تحقيق هدف نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تتعاون الهيئات التابعة للأمم المتحدة بما فيها، حسب الاقتضاء، لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية، بما في ذلك من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٩٤ - ويمكن أن تقوم الحكومات والمؤسسات الإنمائية الدولية بدور هام يتمثل في الجمع بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، ليتسنى لها إيجاد صلات عمل مستدامة ومفيدة بصورة متبادلة. وينبغي توفير الحوافز لتنشيط بناء المشاريع المشتركة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وينبغي دعم برامج الإنتاج الأنظف في الشركات العامة والخاصة.

٩٥ - وينبغي أن تتخذ حكومات البلدان النامية تدابير مناسبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات. ويمكن أن تشمل تلك التدابير إقامة شبكة لنظم ومصادر المعلومات الوطنية الموجودة عن التكنولوجيات السليمة بيئياً، وبناء شبكة لمراكز الإنتاج الوطنية الأكثر نظافة، فضلاً عن إقامة مراكز إقليمية قطاعية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وينبغي للبلدان المانحة والمنظمات الدولية المهمة بالأمر أن تزيد من المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في هذه الجهود بوسائل مثل دعم الترتيبات الثلاثية والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٦ - وينبغي أيضاً إيلاء الاهتمام إلى تقييم الاحتياجات التكنولوجية كأداة تستخدمها الحكومات في تحديد حافطة لمشاريع نقل التكنولوجيا وأنشطة بناء القدرات التي يتعين الاضطلاع بها لتيسير وتعجيل تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً واعتمادها ونشرها في قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني. كما أن من المهم بالنسبة للحكومات أن تشجع إدماج تقييم التكنولوجيا البيئية مع تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا

كأداة هامة لتقييم التكنولوجيات السليمة بيئيا والأنظمة المتصلة بالاستخدام المناسب لتلك التكنولوجيات في مجالات التنظيم والإدارة والموارد البشرية.

٩٧ - وتدعو الحاجة إلى تعزيز استكشاف شبكات الإعلام والاتصال الإلكترونية العالمية وزيادة إمكاناتها بما يمكن البلدان من أن تختار من بين الخيارات التكنولوجية المتاحة ما هو أنسب لاحتياجاتها. وينبغي للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يساعد البلدان النامية على تعزيز قدراتها.

بناء القدرات

٩٨ - يعد تجديد الالتزام والدعم من جانب المجتمع الدولي أمرا جوهريا لدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

٩٩ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم، في جملة أمور، من خلال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ الذي يضطلع به، أن يولي الاهتمام على سبيل الأولوية لبناء القدرات من أجل إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة تستند إلى نهج المشاركة. وينبغي في هذا الصدد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بوجه خاص في مجالات تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها.

١٠٠ - وينبغي أن تولي جهود بناء القدرات اهتماما خاصا لاحتياجات المرأة من أجل كفالة استخدام مهاراتها وخبراتها في اتخاذ القرارات على جميع المستويات. كما ينبغي الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للسكان الأصليين وثقافتهم وتقاليدهم وخبراتهم. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تواصل إعطاء أولوية عالية لتمويل بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة البلدان النامية على استيعاب وتوليد التكنولوجيات. والتعاون الدولي بحاجة إلى دعم لتعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية على استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية من الخارج وتكييفها للظروف المحلية. كما ينبغي زيادة تشجيع دور القطاع الخاص في بناء القدرات وتعزيزه. وينبغي زيادة الدعم المقدم في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء القدرات من خلال ترتيبات التعاون "الثلاثي". ويحتاج كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة، إلى تعزيز جهودها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لتقاسم الخبرات والبيانات في مجال البيئة بفعالية أكبر.

العلم

١٠١ - ينبغي زيادة الاستثمار العام والخاص في مجالات العلوم والتعليم والتدريب والبحث والتطوير زيادة ملموسة، مع التأكيد على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص للبنات والنساء.

١٠٢ - وتساعد الأدلة العلمية الموثوقة على بناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي. ولا بد من زيادة التعاون العلمي، ولا سيما بين التخصصات الأكاديمية المختلفة، للتحقق من الأدلة العلمية وتعزيزها وجعلها في متناول البلدان النامية. وهذه الأدلة هامة لتقييم الظروف والتغيرات البيئية. ويتعين أيضا على الحكومات

والدوائر الأكاديمية والمؤسسات العلمية تحسين فرص الحصول على المعلومات العلمية المتصلة بالبيئة وبالتنمية المستدامة. وربما يكون من المفيد لتحقيق هذا الغرض تعزيز الشبكات الإقليمية والعالمية القائمة.

١٠٣ - وتعتبر مضاعفة الجهود لبناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية هدفاً بالغ الأهمية. وينبغي أن تواصل الوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والحكومات، وبعض الآليات المعنية بالتمويل، زيادة الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية. وينبغي أيضاً الاهتمام بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال.

١٠٤ - وينبغي أيضاً للمجتمع الدولي أن يتعاون تعاوناً نشطاً على تشجيع الابتكار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف تخفيف الأثر البيئي، وذلك بطرق منها اتباع نهج في مجال نقل التكنولوجيا والتعاون تقوم على احتياجات المستعملين.

التعليم والتوعية

١٠٥ - يزداد التعليم مستوى الرفاه الإنساني ويلعب دوراً حاسماً في تمكين الناس من أن يصبحوا أفراداً منتجين ومسؤولين في المجتمع. وثمة شرط جوهري للتنمية المستدامة هو وجود نظام تعليمي يخصص له ما يكفي من التمويل ويتسم بفعالية في جميع المراحل، ولا سيما مرحلتيه الابتدائية والثانوية، ويكون مفتوحاً أمام كافة، ليرتقي بطاقة الإنسان ويزيد درجة رفاهه. ومواضيع التعليم الأساسية لغرض الاستدامة هي التعليم على مدى العمر، والتعليم الجامع لعدة اختصاصات، والشراكة، والتعليم المتعدد الثقافات، والتمكين الذاتي. ولا بد من إعطاء الأولوية لضمان حصول المرأة والفتاة على التعليم والتدريب على جميع المستويات وبصورة كاملة وعلى أساس تكافؤ الفرص. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لتدريب المعلمين وقادة الشباب وغيرهم من المربين. وينبغي أيضاً أن ينظر إلى التعليم بوصفه وسيلة لتمكين الشباب وسائر الفئات الضعيفة والمهمشة الأخرى، بما في ذلك في المناطق الريفية، عن طريق الشراكات بين الأجيال والتعليم الأقران. وحتى في البلدان التي توجد فيها نظم تعليم راسخة، يتعين إعادة النظر في توجهات التعليم والتوعية والتدريب لكي يتسنى تعزيز الفهم بين الجماهير على نطاق واسع والتحليل النقدي ودعم التنمية المستدامة. ويحتاج التعليم الكفيل بتحقيق المستقبل المستدام أن تحشد له طائفة واسعة من المؤسسات والقطاعات، ويشتمل ذلك، وإن لم يقتصر على، قطاع الأعمال/ الصناعة، والمنظمات الدولية، والشباب، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والتعليم العالي، والحكومة، والمربين، والمؤسسات، حتى يتمكن من التصدي لمفاهيم التنمية المستدامة وقضاياها، التي يجسدها مجمل جدول أعمال القرن ٢١، ويتضمن التحضير لخطط وبرامج التثقيف في مجال التنمية المستدامة والتي تم تأكيدها في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعلق بالموضوع والمعتمد في عام ١٩٩٦^(٣٩). وستواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالتعاون مع آخرين تطوير مفهوم تسخير التعليم لأغراض تحقيق المستقبل المستدام.

(٣٩) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28).

١٠٦ - ويتعين دعم وتعزيز الجامعات والمراكز الأكاديمية الأخرى في سعيها إلى تشجيع التعاون فيما بينها، ولا سيما التعاون بين جامعات ومراكز البلدان النامية وجامعات ومراكز البلدان المتقدمة النمو.

الصكوك القانونية الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

١٠٧ - ينبغي أن يكون تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وتطبيقها موضعاً للتقييم والإبلاغ الدوريين للجنة التنمية المستدامة من جانب الأمانة العامة، بالتعاون بصفة خاصة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٨ - ويعد الوصول إلى المعلومات والمشاركة الجماهيرية الواسعة النطاق في عملية اتخاذ القرار من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة. ويلزم بذل مزيد من الجهود للقيام، في ضوء الظروف التي ينفرد بها كل بلد، بتعزيز عملية إدماج سياسات البيئة والتنمية من خلال السياسات والصكوك وآليات التنفيذ القانونية والتنظيمية المناسبة على الصعيد الوطني وصعدي الدولة والمقاطعة والصعيد المحلي. وعلى الصعيد الوطني ينبغي أن تتاح لكل فرد فرص مناسبة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والموجودة بحوزة السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمعات المحلية، وكذلك فرصة المشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وينبغي للحكومات والمشرعين أن يقوموا، بدعم، حسب الاقتضاء، من المنظمات الدولية المختصة، بوضع إجراءات قضائية وإدارية لأغراض التعويض والانتصاف القانونيين في حالة الأعمال التي تضر بالبيئة والتنمية والتي قد تكون غير قانونية أو تشكل تعدياً على الحقوق بموجب القانون، وأن يتيحوا للأفراد والجماعات والمنظمات ممن لهم اهتمامات قانونية معترف بها إمكانية الوصول. وينبغي أن يتاح للأفراد والمجموعات المتضررة إمكانية الوصول إلى القنوات القضائية والإدارية لكفالة أن تظل جميع السلطات، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، وغيرها من المنظمات المدنية موضع مساءلة عن أعمالها وفقاً لالتزاماتها على المستويات المناسبة في البلد المعني، مع مراعاة النظم القضائية والإدارية في البلد المعني.

١٠٩ - ومع مراعاة أحكام الفصل ٣٩، ولا سيما الفقرة ٣٩-١ من جدول أعمال القرن ٢١، من الضروري مواصلة التطوير التدريجي للقانون الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وكذلك تدوينه التدريجي، حسب وعند الاقتضاء. وينبغي للهيئات ذات الصلة التي يُضطلع فيها بهذه المهام أن تقوم بالتعاون والتنسيق في هذا الصدد.

١١٠ - ولا يزال تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدات وغيرها من الصكوك الدولية في ميدان البيئة والامتثال لهذه الالتزامات يمثلان أولوية. ويمكن تشجيع التنفيذ بتوفير دعم مالي مكفول ومستدام ويمكن التنبؤ به، وقدرات مؤسسية كافية، وموارد بشرية، وفرص مناسبة للوصول إلى التكنولوجيا. ومن شأن تعاون الدول على التنفيذ بشروط متفق عليها فيما بينها أن يساعد على الحد من أسباب النزاع المحتملة بين الدول. وفي هذا السياق، ينبغي أن تواصل الدول دراستها ونظرها في الأساليب الكفيلة بتوسيع نطاق التقنيات المتاحة في الوقت الحاضر وزيادة فعاليتها، مع مراعاة الخبرات ذات الصلة المتاحة في إطار الاتفاقات القائمة، وكذلك طرائق تلافي الخلافات وتسويتها، عند الاقتضاء، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ومن

المهم أيضا مواصلة تحسين نظامي الإبلاغ وجمع البيانات، ومواصلة تطوير آليات وإجراءات الامتثال المناسبة، على أساس متفق عليه، لمساعدة الدول وتشجيعها على الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك وسائل التنفيذ، بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة. وينبغي مساعدة البلدان النامية على تطوير هذه الأدوات حسب الظروف الخاصة بكل بلد.

المعلومات وأدوات قياس التقدم

١١١ - ثمة حاجة عاجلة لزيادة تطوير أدوات فعالة من حيث التكلفة لجمع المعلومات ونشرها على صانعي القرارات على جميع المستويات عن طريق تعزيز عمليات جمع البيانات، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، والمعلومات التي تبرز عمل المرأة غير المجزى عنه لاستخدامها في تخطيط البرامج وتنفيذها، وتبويب تلك البيانات وتحليلها. وفي هذا السياق، سيتم التأكيد على دعم المراكز الوطنية والدولية للبيانات العلمية والتكنولوجية بحلقات اتصال إلكتروني مناسبة فيما بينها.

١١٢ - وتدعو الحاجة إلى إيجاد بيئة داعمة لتعزيز الطاقات والقدرات الوطنية على جمع المعلومات وتجهيزها ونشرها، ولا سيما في البلدان النامية، لتيسير حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية العالمية بوسائل مناسبة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا الرفيعة المستوى والهيكل الأساسية للاتصالات ذات الصلة بالبيئة العالمية، على ضوء الظروف الخاصة بكل بلد، بالقيام، حيثما كان ذلك متاحا، باستخدام أدوات مثل نظم المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا البث التلفزيوني، بما في ذلك رسم الخرائط العالمية. وفي هذا الصدد، يعتبر التعاون الدولي أمرا أساسيا.

١١٣ - وتعد تقييمات الأثر البيئي أداة وطنية هامة للتنمية المستدامة. ووفقا للمبدأ ١٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ينبغي الاضطلاع بهذه التقييمات للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة، وينبغي أن تتاح هذه التقييمات، حسب الاقتضاء، في وقت مبكر في دورة المشروع.

١١٤ - وينبغي أن يسفر برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن مؤشرات التنمية المستدامة عن وضع مجموعة من المؤشرات العملية المتفق عليها، تتناسب وظروف كل بلد، من بينها عدد محدود من المؤشرات الإجمالية، لاستخدامها على الصعيد الوطني، بصورة طوعية، بحلول عام ٢٠٠٠. ومؤشرات التنمية المستدامة هذه التي تشمل، عند الاقتضاء، ورهنا بظروف كل بلد، مؤشرات متعلقة بقطاعات محددة، ينبغي أن تقوم بدور مهم في رصد التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وفي تسهيل عملية تقديم التقارير الوطنية حسب الاقتضاء.

١١٥ - وقد ثبت أن التقارير الوطنية المقدمة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تعتبر وسيلة قيّمة لتبادل المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، بل، والأهم من ذلك، باعتبارها مركزا لتنسيق القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة على الصعيد الوطني داخل فرادى البلدان. وينبغي أن يستمر تقديم التقارير الوطنية (انظر أيضا الفقرة ١٢٣ (ب) و (ج) أدناه).

رابعاً - الترتيبات المؤسسية الدولية

١١٦ - يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى دعم متواصل من المؤسسات الدولية. وسوف يبقى الإطار المؤسسي المبنيّ في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ والمعتمد من الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة بما تشمله من مهام وأدوار محددة منوطة بمختلف الأجهزة والمؤسسات والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، يحظى بالأهمية نفسها تماماً في الفترة التي تلي الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة. وفي ضوء المناقشات الجارية بشأن الإصلاح داخل الأمم المتحدة، فإن الترتيبات المؤسسية الدولية في مجال التنمية المستدامة ترمي إلى الإسهام في تحقيق هدف تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وفي هذا السياق، فإن تعزيز مؤسسات التنمية المستدامة، وكذلك تحقيق الغايات والأهداف الموضحة أدناه سيكون لهما أهمية خاصة.

ألف - زيادة التناسق في مختلف المنظمات والعمليات الحكومية الدولية

١١٧ - بالنظر إلى العدد المتزايد لهيئات صنع القرار المعنية بمختلف جوانب التنمية المستدامة، بما فيها الاتفاقيات الدولية، تتضاعف بشكل غير مسبوق الحاجة إلى تحسين تنسيق السياسات على الصعيد الحكومي الدولي، وكذلك من أجل بذل جهود مستمرة ومتضافرة من أجل تعزيز التعاون فيما بين أمانات هيئات صنع القرارات هذه. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار التوجيه الصادر عن الجمعية العامة، بدور داعم في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والميادين المتصلة بهما.

١١٨ - وينبغي لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الموقّعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو كنتيجة لها، وكذلك الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، أن تتعاون في استكشاف طرق وسبل التعاون فيما بينها للعمل على تقديم التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات. وهناك أيضاً حاجة إلى اتفاقيات بيئية لمواصلة متابعة أهداف التنمية المستدامة المتسقة مع أحكامها وأن تكون متجاوبة بالكامل مع جدول أعمال القرن ٢١. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي، في جملة أمور، لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الموقّعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو المنبثقة عنه، أو لمجالس إدارتها، وكذا لمجالس إدارة الاتفاقيات والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، أن تولي الاعتبار، حسب الاقتضاء، لمواقع تناوب الأمانات، وتحسين جدولة الاجتماعات، وتكامل متطلبات تقديم التقارير الوطنية، وتحسين التوازن بين دورات مؤتمرات الأطراف ودورات هيئاتها الفرعية، وكذلك تشجيع وتسهيل مشاركة الحكومات في هذه الدورات على المستوى المناسب.

١١٩ - وينبغي للترتيبات المؤسسية الخاصة بأمانات الاتفاقيات أن تقدم دعماً فعالاً وخدمات تتسم بالكفاءة، مع قيامها في الوقت ذاته بكفالة استقلالها الذاتي المناسب اللازم لكي تتسم هي الكفاءة في مواقعها. وعلى الصعيدين الدولي والوطني هناك حاجة، في جملة أمور، إلى تقييم علمي أفضل للصلات

الإيكولوجية بين الاتفاقيات؛ وتحديد البرامج التي تنتج عنها فوائد متعددة؛ وتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالاتفاقيات. وينبغي أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهذه المهام وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس إدارته وبالتعاون الكامل مع مؤتمرات الأطراف ومجالس إدارة الاتفاقيات ذات الصلة. ويجري الترحيب وتقديم الدعم الكامل إلى جهود أمانات الاتفاقيات المضطلع بها استجابة لطلبات مؤتمرات الأطراف، لكي يتم، حسب الاقتضاء، استكشاف أساليب ترتيبات الاتصال الملائمة في جنيف و/أو نيويورك بغرض تعزيز الصلات مع الوفود والمنظمات في هذين المركزين للأمم المتحدة.

١٢٠ - ومن الضروري أن يتم تعزيز لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية ونظام مديري المهام الذي تطبقه، من أجل زيادة تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات على نطاق المنظومة والتنسيق لأغراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ومن أجل تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة.

١٢١ - وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعمل على تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الإقليمي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ومع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وفقا لنتائج جهودها ذات الأولوية التي ترمي إلى تعزيز الدور الذي تقوم به هذه الهيئات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الدولي. ويمكن أن تقدم اللجان الإقليمية الدعم المناسب المتسق مع برامج عملها إلى اجتماعات الخبراء الإقليمية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

باء - دور الهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

١٢٢ - بغية تسهيل التنفيذ الوطني لجدول أعمال القرن ٢١، يتعين على جميع المؤسسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، في نطاق مجالات خبرتها وولايتها، أن تعزز، بصورة فردية ومشتركة، الدعم المقدم للجهود الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأن تجعل جهودها وإجراءاتها متسقة مع الخطط والسياسات والأولويات الوطنية للدول الأعضاء. وينبغي زيادة تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني من خلال شبكة المنسقين المقيمين بالتشاور الكامل مع الحكومات الوطنية.

١٢٣ - ولا بد من تعزيز الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في ميدان البيئة. وعند وضع دوره كعامل حفاز في الاعتبار ووفقا لجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعتمد في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧^(٤٠)، فإنه يتعين أن

(٤٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق،

المقرر ١/١٩، المرفق.

يكون البرنامج هو السلطة القيادية العالمية في مجال البيئة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتساقط للبعد البيئي في عملية التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعمل كداعية موثوق بها في مجال البيئة العالمية. وفي هذا السياق، فإن مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ٣٢/١٩ المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ المتعلق بالإدارة العليا للبرنامج والمقررات الأخرى ذات الصلة لمجلس الإدارة^(٤١) تعتبر ذات صلة بالموضوع^(٤١). ويتعين تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال زيادة تطوير القانون البيئي الدولي، بما في ذلك إقامة روابط مشتركة فيما بين الاتفاقيات البيئية القائمة بالتعاون مع مؤتمرات الأطراف أو الهيئات الحكومية ذات الصلة. وعند أدائه لمهامه المتعلقة بالاتفاقيات الموقّعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو المنبثقة عنه، والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، فإنه ينبغي أن يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز التنفيذ الفعال لتلك الاتفاقيات بطريقة تتسق مع أحكام تلك الاتفاقيات ومقررات مؤتمرات الأطراف.

١٢٤ - وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركّز، في أدائه لدوره، على القضايا البيئية مع مراعاة المنظور الإنمائي. وينبغي دعم البرنامج بعد تنشيطه بتمويل كاف ومستقر ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن يواصل البرنامج تقديم الدعم الفعال إلى لجنة التنمية المستدامة في جملة أشكال منها المعلومات العلمية والتقنية والمتعلقة بالسياسات العامة، وتحليل القضايا البيئية العالمية وتقديم المشورة بشأنها.

١٢٥ - ويتعين أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز ما يقدمه من مساهمات وبرامج إلى عملية التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على جميع المستويات، ولا سيما في مجال تعزيز بناء القدرات (بما في ذلك من خلال برنامج بناء القدرات للقرن ٢١) بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وكذلك في ميدان القضاء على الفقر.

١٢٦ - وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ والمقررات ذات الصلة لمجلس التجارة والتنمية بشأن برنامج العمل، القيام بدور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق الدراسة المتكاملة للصلات القائمة بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل والتنمية المستدامة.

١٢٧ - وينبغي أن تقوم لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتعزيز أعمالها المنسقة المتعلقة بالتجارة والبيئة، مع إشراك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا التعاون والتنسيق. وينبغي أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل بين التجارة والبيئة والتنمية. وينبغي أن تواصل لجنة التنمية المستدامة الاضطلاع بدورها الهام في المناقشات المتعلقة بالتجارة والبيئة لكي تسهل النظر بصورة متكاملة في جميع العناصر المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة.

(٤١) المرجع نفسه، الملحق رقم ٢٥ (A/52/25)، المرفق.

١٢٨ - وينبغي مواصلة تعزيز تنفيذ التزام المؤسسات المالية الدولية بالتنمية المستدامة. وثمة دور مهم يتعين أن يؤديه البنك الدولي، آخذا بعين الاعتبار الخبرات التي يملكها والحجم الإجمالي للموارد التي يتحكم فيها.

١٢٩ - ومن الجوهري أيضا أن يتم تشغيل الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

جيم - دور لجنة التنمية المستدامة وبرنامج عملها في المستقبل

١٣٠ - ستظل لجنة التنمية المستدامة توفر، ضمن ولايتها المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧، محفلا رئيسيا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الأخرى المعلنة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو نتيجة له، والحث على مواصلة هذا التنفيذ؛ وإجراء مناقشة رفيعة المستوى للسياسات تستهدف بناء توافق في الآراء بشأن التنمية المستدامة؛ وحفز العمل والالتزام الطويل الأجل على جميع المستويات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين على اللجنة مواصلة الاضطلاع بهذه المهام في استكمال العمل الذي تقوم به الأجهزة والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية المستدامة وفي توفير الروابط اللازمة له. وللجنة دور تؤوليه في تقييم تحديات العولمة التي تواجهها التنمية المستدامة. وينبغي أن تؤدي اللجنة مهامها بالتنسيق مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك تقديم توصيات في حدود ولايتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، آخذا في الاعتبار تداخل النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الأخيرة للأمم المتحدة.

١٣١ - وينبغي أن تركز اللجنة على المسائل ذات الأهمية الحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لها أن تعزز السياسات التي تكفل تكامل أبعاد الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتخذ التدابير اللازمة للنظر بصورة متكاملة في الصلات القائمة فيما بين القطاعات وبين الجوانب القطاعية والجوانب الشاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي في هذا الصدد أن تنفذ اللجنة أعمالها بطريقة تحول دون حدوث ازدواج لا داعي له وتكرار للعمل المضطلع به في المحافل الأخرى ذات الصلة.

١٣٢ - وفي ضوء ما تقدم، يوصى بأن تعتمد لجنة التنمية المستدامة برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كما ورد في التذييل أدناه.

دال - أساليب عمل لجنة التنمية المستدامة

١٣٣ - استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧، فإن اللجنة، بتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي:

(أ) أن تبذل جهوداً متضافرة لكي تجتذب، للمشاركة على نطاق أوسع في أعمالها، الوزراء وصانعي السياسات الوطنية الرفيعة المستوى المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المحددة، المدعوين بوجه خاص إلى الاشتراك في الجزء السنوي الرفيعة المستوى للجنة، جنباً إلى جنب مع الوزراء وصانعي السياسات المسؤولين عن البيئة والتنمية. وينبغي زيادة التفاعل بين الأجزاء الرفيعة المستوى للجنة، كما ينبغي أن تركز هذه الأجزاء على المسائل ذات الأولوية الجاري النظر فيها في دورة معينة. وينبغي أن يجري مكتب اللجنة في الوقت المناسب مشاورات مفتوحة العضوية بغية تحسين تنظيم أعمال الجزء الرفيع المستوى؛

(ب) أن تستمر في توفير محفل لتبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك تبادلها من خلال الرسائل أو التقارير الوطنية المقدمة طواعية. وينبغي أن يولى الاعتبار لنتائج العمل الجاري الذي يستهدف تبسيط طلبات الحصول على المعلومات الوطنية وتقديم التقارير، و لنتائج "المرحلة التجريبية" المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة. وينبغي للجنة، في هذا السياق، أن تنظر في الأخذ بطرائق أكثر فعالية لمواصلة تنفيذ الالتزامات المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١، مع إيلاء الاهتمام المناسب لوسائل التنفيذ. ويجوز للبلدان، إذا رغبت في ذلك، أن تقدم طواعية إلى اللجنة معلومات عما بذلته من جهود لإدماج التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ج) أن تأخذ في الحسبان التطورات الإقليمية المتصلة بتنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن توفر محفلاً لتبادل الخبرات المتعلقة بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والتعاون الإقليمي لأغراض التنمية المستدامة. ويمكن أن يشتمل ذلك على تعزيز التبادل الإقليمي الطوعي للخبرات الوطنية المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وعلى أمور أخرى منها إمكانية استحداث طرائق لإجراء استعراضات داخل المناطق من قبيل وفيما بين البلدان التي توافق طواعية على إجرائها. وينبغي للجنة، في هذا السياق، أن تشجع على توفير التمويل اللازم لتنفيذ المبادرات المتصلة بهذه الاستعراضات؛

(د) أن تتفاعل على نحو أوثق مع المؤسسات الدولية المالية والإئتمانية والتجارية؛ ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ومنها البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإئتماني، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذه المؤسسات مدعوة بدورها إلى أن تراعي بالكامل نتائج مداولات اللجنة بشأن السياسات وأن تدمجها في برامج عملها وأنشطتها؛

(هـ) أن تعزز تفاعلها مع ممثلي المجموعات الرئيسية، بما في ذلك تفاعلها من خلال زيادة وتحسين استغلال جلسات الحوار واجتماعات المائدة المستديرة المركزة. فهذه المجموعات هي موارد هامة في تنفيذ التنمية المستدامة وإدارتها وتعزيزها، وتسهم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. والمجموعات

الرئيسية مدعوة إلى اعتماد ترتيبات للتنسيق والتفاعل في توفير المدخلات للجنة. ومع أخذ برنامج عمل اللجنة في الحسبان، يمكن أن يشمل ذلك توفير مدخلات من:

١٠' الأوساط العلمية ومؤسسات البحوث، فيما يتعلق بزيادة فهم التفاعلات بين النشاط البشري والنظم الإيكولوجية الطبيعية وبكيفية إدارة النظم العالمية على نحو مستدام؛

٢' النساء والأطفال والشباب، والسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال ونقاباتهم، والمزارعين، فيما يتعلق بوضع وتشجيع وتبادل الاستراتيجيات والسياسات والممارسات والعمليات الفعالة التي تستهدف تعزيز التنمية المستدامة؛

٣' الجماعات المشتغلة بالأعمال التجارية والصناعية، فيما يتعلق بوضع وتشجيع وتبادل ممارسات التنمية المستدامة وتعزيز مسؤولية الشركات وقابليتها للمساءلة؛

(و) أن تنظم تنفيذ برنامج عملها القادم المتعدد السنوات بأكثر الطرق فعالية وإنتاجية مثل اختصار مدة اجتماعها السنوي إلى أسبوعين. وينبغي أن تساعد الأفرقة المخصصة العاملة بين الدورات على أن يكون هناك تركيز في دورات اللجنة بتحديد العناصر الرئيسية التي يتعين بحثها والمشاكل الهامة التي يتعين تناولها ضمن بنود محددة من برنامج عمل اللجنة. وستظل اجتماعات الخبراء التي تستضيفها الحكومات وتمولها توفر مدخلات للعمل الذي تقوم به اللجنة.

١٣٤ - والأمين العام مدعو إلى استعراض أداء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتقديم مقترحات بشأن سبل العمل على زيادة التفاعل المباشر بين المجلس واللجنة، بغية ضمان مساهمة المجلس في المداولات المتعلقة بالمواضيع المحددة التي تنظر فيها اللجنة وفقا لبرنامج عملها.

١٣٥ - وينبغي أن يكون العمل الذي تقوم به اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية ولجنة الموارد الطبيعية أكثر اتساقا مع برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة وأكثر دعما له. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لدى اضطلاعهم بمهامهم المتصلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦، أن ينظر، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، في أكثر السبل فعالية في تحقيق هذا الهدف.

١٣٦ - وينبغي تغيير ترتيبات انتخاب أعضاء المكتب لكي يتسنى للمكتب ذاته أن يقدم توجيهات في الأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة وأن يسيّر الأعمال خلال انعقادها. ويمكن أن يعود مثل هذا التغيير بالفائدة على اللجنة. وينبغي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ الإجراءات اللازمة لضمان نفاذ هذه الترتيبات الجديدة.

١٣٧ - وسوف تجري الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ الاستعراض الشامل القادم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تحدد طرائق هذا الاستعراض في مرحلة لاحقة.

تذييل

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة، ١٩٩٨-٢٠٠٢

دورة عام ١٩٩٨: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج		
الموضوع القطاعي:	الموضوعات المتعدد القطاعات:	القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية:
النهج الاستراتيجية لإدارة المياه العذبة استعراض الفصول المتبقية من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ^(١)	نقل التكنولوجيا/ بناء القدرات/ التعليم/ العلم/ زيادة الوعي	الصناعة
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:
جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٨، ١٠-١٥، ١٨-٢١، ٢٣-٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٠	جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٤، ٦، ١٦، ٢٣-٣٧، ٤٠	جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤، ٦، ٩، ١٦، ١٧، ١٩-٢١، ٢٣-٣٥، ٤٠

دورة عام ١٩٩٩: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج		
الاستعراض الشامل لبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية		
الموضوع القطاعي:	الموضوعات المتعدد القطاعات:	القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية:
المحيطات والبحار	أنماط الاستهلاك والإنتاج	السياحة
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه:
جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٥، ٧، ٩، ١٥، ١٧، ١٩-٢٢، ٣٤-٣٦، ٣٩-٤٠	جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-١٠، ١٤، ١٨-٢٢، ٣٤-٣٦، ٤٠	جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٧، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٣-٣٣، ٣٦

دورة عام ٢٠٠٠: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج		
الموضوع القطاعي: تحقيق التكامل في تخطيط وإدارة موارد الأرض	الموضوع المتعدد القطاعات: الموارد المالية/ التجارة والاستثمار/ النمو الاقتصادي	القطاع الاقتصادي/ الفئة الرئيسية: الزراعة ^(ب) يوم السكان الأصليين
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٨-٢، ٣٧-١٠، ٣٧-٤٠	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٤-٢، ٣٣-٢٣، ٣٨-٣٦، ٤٠	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٧-٢، ١٠-١٦، ١٨-٢١، ٢٣-٣٤، ٣٧، ٤٠

دورة عام ٢٠٠١: المسائل ذات الاعتبار الأول: الفقر/أنماط الاستهلاك والإنتاج		
الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي/الطاقة	الموضوع المتعدد القطاعات: إتاحة المعلومات لصنع القرار والمشاركة التعاون الدولي من أجل توفير البيئة المواتية	القطاع الاقتصادي/الفئة الرئيسية: الطاقة/النقل
المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٤، ٦، ٨، ٢٣-٣٦، ٣٨-٤٠	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢، ٤، ٦، ٨، ٢٣-٣٦، ٣٨-٤٠	المسائل الرئيسية للمناقشة المتكاملة في إطار الموضوع الوارد أعلاه: جدول أعمال القرن ٢١، الفصول ٢-٥، ٨، ٩، ٢٠، ٢٣-٣٧، ٤٠

دورة عام ٢٠٠٢
الاستعراض الشامل

(أ) سيشمل الاستعراض فصول برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا يشملها الاستعراض المتعمق الذي قامت به لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة.

(ب) بما فيها الحراجة.